

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد _ تلمسان _



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد وتسيير المؤسسة

من طرف : خزاري سمية و غوتي يمينة

بعنوان:

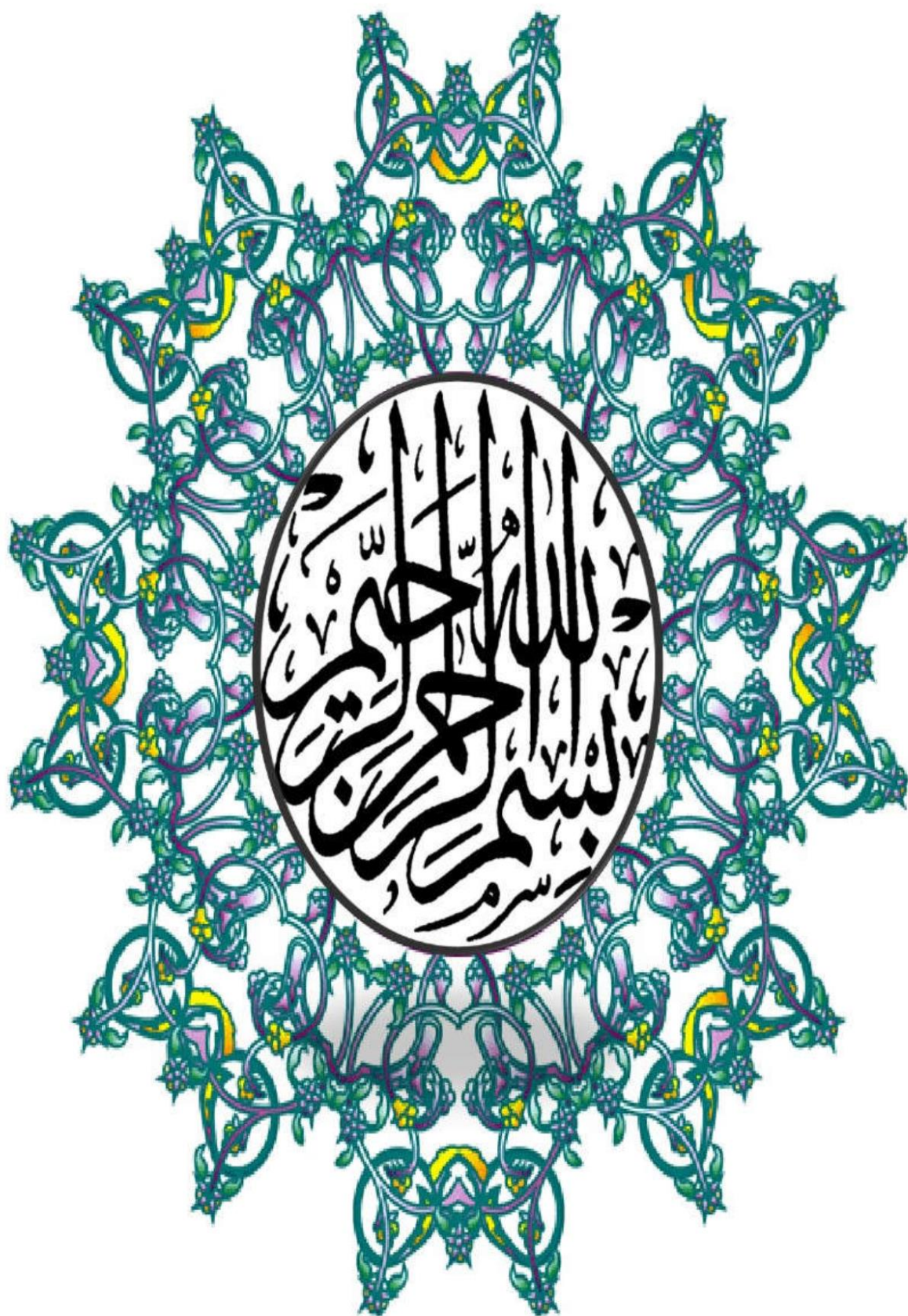
هيئات التمويل و دورها في خلق و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوقشت بتلخيص ... / / أمام لجنة المناقشة المكونة من :

السيد بوقناديل محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	رئيسا
السيدة بن عيسى الهام	أستاذة محاضرة ب	جامعة تلمسان	مشرفة
السيد زغودي أحمد	أستاذ مساعد أ	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2022-2021



لقد تناولنا في هذا البحث مدى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف مختلف الهيئات الوطنية و الدولية على اعتبار أنها أصبحت المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لاي بلد، كما سلطنا الضوء على الدور الكبير الذي تمثله في امتصاص البطالة ، فبالنسبة للجزائر فتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل للتنمية خارج قطاع المحروقات.

و من خلال هذه الدراسة نحاول معرفة مدى نجاح السياسة الحكومية الجزائرية في دعم و تمويل هذه المؤسسات من خلال دراسة حالة لوكالة دعم و تشغيل الشباب التي تسعى الي تقديم الدعم لها و المساعدة في توفير احتياجاتها المالية و التقليل من المشاكل التي تواجهها في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، هيئات الدعم و التمويل، تنمية الاقتصاد الوطني.

Résumé :

Nous avons abordé dans cette recherche l'étendue de l'intérêt pour les petites et moyennes entreprises de la part de divers organismes nationaux au motif qu'elles sont devenues le principale moteur du développement économique et Sociale tout pays, Nous avons également souligné le grand rôle qu'elles représentent pour la résorption du chômage.

Pour l'Algérie, les institutions sont considérées comme une alternative au développement en dehors du secteur des hydrocarbures.

A travers cette étude, nous tentons de comprendre l'étendue du succès de la politique du gouvernement algérien dans le soutien et le financement de ces institutions a travers une étude de cas de l'agence d'appui et d'emploi des jeunes, qui cherche à leur apporter un soutien et aider à subvenir à leurs besoins financiers et à réduire les problèmes aux quels ils sont confrontés dans ce domaine.

Les mots clés : petites et grandes entreprises, la finance, organisme de soutien et de financement, développement de l'économie nationale

شكرًا

لابد لنا ونحن نخطوا خطواتنا الاخيرة في الحياة الجامعية من وقف نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعة الامة من جديد وقبل أن نمضي تقدم اسمى ايات الشكر والامتنان والتقدير و المحبة الى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة...

إلى جميع اساتذتنا الافاضل

"كن عالما... فان لم تستطع فكن متعلما، فان لم تستطع فأحب العلماء، فان لم تستطع فلا تبغضهم"

ونخص بالتقدير و الشكر إلى الاستاذ المشرف على نصائحه القيمة و توجيهاته الحكيمة التي أنارت لنا

دروب هذا البحث

و إلى كل أعضاء لجنة المناقشة , كما لاننسا ان نتقدم بخالص عرفان لكل من ساعدنا من قريب او بعيد

والى كل من منحنا في لحظة من اللحظات الياسة نبضة التحدي والصبر والارادة .



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

أحمد الله عز وجل الذي أنار لي طريق العلم و منحني القدرة و الصبر و وفقني في إنجاز هذا العمل
المتواضع الذي أهديه إلى:

التي كانت بمثابة المشعل الذي يتربح خطواتي و حلمت دوما أن أكون في أعلى المراتب ، إليك أنحي
إرضاء و أقول شكرا لكي يا " أمي الحبيبة " ، و إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله.

و أهدي هذا العمل إلى الذي اعتبرهم نعمة من الله عز و جل أخواتي الحبيبات "نسيمة" و "سهام" و
زوجها و أبنائها أدامهم الله سندا لي.

و في نفس الوقت إلى الذين تمنو لي النجاح دائما "جدتي العزيزة" و خالي و خالاتي حفظهم الله .

إلى صديقتي و شريكتي في هذا العمل " غوتي يمينه".

إلى عمال الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية تلمسان.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من بعيد أو قريب ، إلى كل من تعلم حرف و علمه.

إلى زملاءنا والزميلات في دراسة بجامعة تلمسان ، وإلى جميع الطلبة دفعة 2022

الطالبة: خزاري سميرة



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

إلى من كان لهما الفضل في وجودي في الحياة إليكما أي وأمي الغالين حفظكم الله وأطال في عمركما.

إلى الذين لم يخلو علي بالعون المادي والمعنوي والدعاء والنصح الإرشاد إخواني أخواتي إسماعيل و
لحسن و محمد و مصطفى و نظيره زوليخة و أمال و زهيرة و حنان وأزواجهم وزوجاتهم وكذا أبنائهم.

وإلى سندي وعوني في هذه الحياة زوجي محمد .

وإلى قرة عيني ومصدر بسمتي وفرحي إبنتي علياء.

إلى كل أفراد عائلة غوتي .

إلى رفيقة دربي التي تشاركنا أجمل الذكريات صديقتي سميرة خزاري.

إلى أصدقائي و معارفي الذين أجلهم و أحترمهم.

إلى كل الذين أدين لهم بالفضل في نجاحي إليكم أساتذتي الكرام .

إلى زملائنا والزميلات في دراسة بجامعة تلمسان , وإلى جميع الطلبة دفعة 2022

الطالبة : غوتي يمينة



	الاهداء و الشكر
	الملخص
١	الفهرس
١	قائمة الجداول
١	قائمة الاشكال
١	المقدمة
54-01	الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات تمويلها وتطويرها
01	مقدمة الفصل الأول
03	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
03	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
03	الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
13	الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
14	المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها
14	الفرع الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
17	الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	الفرع الأول: مفهوم التمويل
22	الفرع الثاني: أهمية التمويل
23	المطلب الثاني: مصادر تمويل مؤسسات صغيرة ومتوسطة
23	الفرع الأول: مصادر التمويل التقليدية.
29	الفرع الثاني: مصادر التمويل الحديثة
33	المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحتياجاتها
33	المطلب الأول: واقع المؤسسات صغيرة والمتوسطة
34	الفرع الأول: مراحل تطور مؤسسات صغيرة ومتوسطة

47	الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني.
50	المطلب الثاني: الإحتياجات تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معيقات تمويلها.
50	الفرع الأول: الإحتياجات التمويلية في دورة حياة المؤسسات صغيرة والمتوسطة
52	الفرع الثاني: معيقات تمويل المؤسسات صغيرة والمتوسطة.
72 – 55	الفصل الثاني : الدراسات السابقة
95–73	الفصل الثالث :الدراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تلمسان
73	المبحث الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANSEG
73	المطلب الأول : نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANSEG
73	الفرع الأول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
74	المطلب الثاني: مهام و أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANSEG
74	الفرع الأول:مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANSEG
74	الفرع الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANSEG
75	المبحث الثاني:مراحل تجسيد المشروع وشروط والإعانات و الإمتيازات الخاصة بذلك
75	المطلب الأول: مراحل تجسيد مشروع
89	المطلب الثاني : شروط وإعانات وإمتيازات الإستفادة من تمويل الوكالة.
89	الفرع الأول: شروط الإستفادة من تمويل الوكالة
89	الفرع الثاني: إعانات و إمتيازات الإستفادة من تمويل
90	المبحث الثالث : دراسة ميدانية
90	المطلب الأول: تقديم حصيلة عن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANSEG
94	المطلب الثاني : دراسة حالة حقيقية لمستثمر في الوكالة .
و	الخاتمة
II	قائمة المصادر و المراجع

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم 01 تعريف المؤسسات الصغيرة في دول الاتحاد الاوروبي	11
02	الجدول رقم 02 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض البلدان العربية	12
03	الجدول رقم (01-03) عدد الملفات المالية لكل قطاع خلال الفترة (2011-2021)	90
04	الجدول رقم (02-03) عدد الملفات المالية ومناصب الشغل المستخدمة خلال (2014-2021)	91
05	الجدول رقم (03-03) تمويل المؤسسات حسب المستوى التعليمي لفئة الرجال و النساء خلال السنوات (2011-2021)	93

قائمة الاشكال

الرقم	الاشكال	الصفحة
01	الشكل رقم (01-01) اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15



مقدمة عامة

المقدمة :

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة من طرف حكومات البلدان سواء المتقدمة منها أو النامية نظرا لدورها الفعال في إنعاش الاقتصاد الكلي ومساهمتها في التنمية الاجتماعية، فهي تعتبر وسيلة لمكافحة الفقر، و امتصاص البطالة، وتوفير مناصب الشغل بالإضافة إلى أنها تمثل الحصة الكبرى في تكوين القطاع الخاص، و النواة الأولى لإنشاء المؤسسات الكبيرة.

إن مشكلة عدم توفر التمويل اللازم يعد من أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في بداية إنشائها وتطورها أو ضمان استمراريتها ، فمثلا تمويل البنوك يفرض ضمانات كبيرة وكذلك تكلفة فائدة مرتفعة، وحتى تقوم هذه المؤسسات بدورها التنموي المرجو منها قامت سلطات البلدان باتخاذ جملة إجراءات لدعم هذه المؤسسات سواء من الجوانب التنظيمية والتشريعية خلال وضع برامج متكاملة، أو من خلال دعمها ماديا بإنشاء هيئات ووكالات وطنية تحث على تمويل الشباب، وتشجيعه للتوجه نحو القطب الاستثماري.

ومن بين الهيئات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، و الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

✓ إشكالية الدراسة:

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المشاكل التي يوجهها الخاصة بالتمويل تتضح معالم إشكاليتنا على النحو التالي :

ما هو الدور الذي تلعبه هيئات التمويل في خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟.

مقدمة عامة

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنتطرق إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- ما هو واقع الذي تعيشه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ما هو دورها في تحقيق التنمية ؟
- 2- ماهي أهم مصادر التمويل و ما هو الفرق بين هذه المصادر ؟
- 3- هل النشاط الذي تقوم به هيئات التمويل كافية لسد الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- 4- ماهي معوقات و مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

✓ الفرضيات :

- 1- تقوم الحكومة بإنشاء هيئات و وكالات التمويل وهي المسؤولة بشكل رئيسي على تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- 2- لا تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حاجياتها المالية من البنك لأن غالبا في الدول النامية لا تقوم البنوك بوظيفتها الأساسية المتمثلة في توفير السيولة و التمويل وكذلك لتعدد الضمانات والشروط التي تفرضها البنوك.
- 3 - تعاني هيئات الدعم من مشكل عدم استرجاع الأموال الممنوحة نظرا للتسهيلات التي تمنحها الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 4- أغلب المؤسسات في الدول النامية تعتمد على التمويل الذاتي في بداية إنشائها أو من الهيئات الحكومية .
- 5 - على الرغم من توفر هيئات الدعم إلا أنها تبقى غير كافية لتمويل قطاع المؤسسات .

مقدمة عامة

✓ مبررات اختيار الموضوع :

- 1- الفضول و شعور بأهمية الموضوع خاصتا في معرفه الهيئات التي تدعم قطاع المؤسسات المالية.
- 2- كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني والتزايد وعي الدول المتقدمة والنامية بدور هذه المؤسسات.
- 3- إمكانية الوصول إلى إجابة واقعية لإشكالية موضوعنا وذلك بالحصول على المعلومات من هيئات ووكالات الدعم وكذلك من المؤسسات المستفيدة من الدعم.

✓ الصعوبات العملية في معالجة البحث :

- قلة الدراسات السابقة المرتبطة كليا بموضوع بحثنا و كذلك ندرة المراجع المكتوبة.
- صعوبة الحصول على إحصائيات ومعطيات الدراسة وذلك راجع إلى مبدأ السرية المطبق من طرف هيئات الدعم وكذلك قلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقتنا.

✓ أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية بالإضافة إلى:
- التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مختلف المعايير وذكر أشكالها والواقع الذي تعيشه.
- التعرف على مختلف مصادر التمويل والفرق بين مختلف هذه المصادر.
- إبراز دور مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

مقدمة عامة

- التعرف على المشاكل التمويلية التي تعاني منها هذه المؤسسات.
- تعرف على أبرز الآليات الفعالة في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إبراز دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) في دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية.

✓ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج أكثر المواضيع المهمة والمطروحة على الساحة الاقتصادية اليوم وهو موضوع التمويل، فحتى نقيم مشاريع ذات كفاءة عالية وتتميز بالقدرة على خلق فرص عمل وكذلك بإنتاج سلع موجه للسوق المحلية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد من البحث عن طرق و وسائل توفير الاحتياج المالي لهذه المؤسسات لتفعيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ حدود الدراسة:

يمكن تحديد حدود هذه دراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: يتم دراسة أحد أهم هيئات الدعم الموجودة في الجزائر وعي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ لولاية تلمسان .

الحدود المكانية: يتم دراسة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) لولاية تلمسان.

الحدود الزمانية: شملت هذه الدراسة الفترة (2011-2017) وذلك بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة.

مقدمة عامة

✓ المنهج المتبع في الدراسة :

من أجل الإجابة عن إشكالية بحثنا و اختبار صحة الفرضيات المطروحة وكذلك الوصول إلى الأهداف المرجوة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الخاص بالجانب النظري للتعرف على واقع مؤسسات صغيره و المتوسطة وهياكل دعمها وتمويلها ودورها في تحقيق التنمية وصف المعوقات والمشاكل التمويه التي تعيقها، أما في الجانب التطبيقي فقمنا بإستخدام المنهج التطبيقي الدراسة الحالة وكذلك للربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال إستخدام بعض الأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال البيانية.

✓ هيكل البحث :

قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول، خصصنا فصلين في الجانب النظري الأول تحدثنا فيه عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريفاتها حسب مختلف المعايير وكذلك تطرقنا إلى خصائصها وأشكالها وأهميتها في الاقتصاد الوطني، كما تناولنا أيضا مفهوم تمويل مصادره المختلفة وذكرنا بعض المشاكل التمويلية التي تعيق هذه المؤسسات ،والفصل الثاني عرضنا فيه مختلف للدراسات السابقة التي ساعدتنا في الإجابة عن إشكالية بحثنا.

أما الفصل الثالث فخصصناه للجانب التطبيقي، تعرفنا فيه على أهم هيئات الدعم الحكومية الموجودة في الجزائر وهي الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ وشروطها في منح القروض وبعض الاحصائيات التمويلية الخاصة بهذه المؤسسة.



مقدمة الفصل الاول :

قد تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السنوات الأخيرة و ذلك في كثير من البلدان، إذ تقوم بدور حاسم في توسيع النشاط الاقتصادي و تنوعه، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساحة كبيرة من النشاط الاقتصادي في الدول النامية بشكل عام، إذ تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مما يؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لها و ذلك لتنوع خصائصها و اتساع نشاطها و اختلاف أنشطتها الاقتصادية، إذ تضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عددا كبيرا من المؤسسات المختلفة الأحجام (مصغرة، الصغيرة، المتوسطة) و التي تعبر عن نوع معين من المؤسسات التي تمارس نشاطا اقتصاديا، لكن من الصعب إيجاد تعريف محدد و صورة واحدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف أنحاء العالم، و ذلك نظرا لاختلاف في المستويات الاقتصادية و التوجهات و السياسات المختلفة في كل بلد، إلا أن الدارسين اتفقوا و أجمعوا على أهمية الدور الاقتصادي لهذه المؤسسات في مختلف الدول، إذ تعتبر من أهم التنظيمات التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك لما تتميز به من ديناميكية و مرونة.

فنظرا للأهمية البالغة التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاط الاقتصادي العالمي جعلته مصدر اهتمام العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين الذين اعترفوا بدوره الفعال في تحقيق التنمية، لذا يرى الكثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تشجيع اقامتها يعتبر من أهم روائد عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول بشكل عام، الا أنها تعاني من مشاكل تعيق نموها و تطورها سواء في ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة و المتمثل في صعوبات التسيير و سوء الادارة و نقص الكفاءة و منها ما تعلق بالبيئة الخارجية الناتجة عن ضرورة تعامل هذه المؤسسات مع الغير من هيئات ادارة و مؤسسات مالية و برامج لدعم و تمويل هذا القطاع، لذا من أهم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو صعوبة الحصول على التمويل من المصادر المناسبة. و

على هذا الأساس سيتم التطرق في هذا المبحث الى أهم العوامل و المعايير التي تجدد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها البالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع، كما نتطرق الى أهم الأشكال و الخصائص التي تميز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات كبيرة الحجم.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تصنف المؤسسات الاقتصادية من حيث الحجم الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات كبيرة، و يعتبر هذا التصنيف مهم و مفيد لإعطاء مفهوم واضح وموحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل نهائي في مختلف دول العالم، و نظرا إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها مختلف الأطراف نجد صعوبة في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و فيما يلي سنتطرق إلى بعض عوامل صعوبة تحديد هذه التعاريف و نقوم بتحديد الخصائص التي تميزها و كذلك توضيح الأشكال المختلفة من مؤسسة إلى أخرى، مع ذكر أهمية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أثار تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جدلا كبيرا في الاقتصاد الاقتصادي ، على الرغم من الاتفاق العام حول أهميتها ودورها في اقتصاديات الدول ، وقد حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين و المختصين ، الا انهم لم يتفقوا على وضع تعريف موحد وجامع لها، و ذلك نتيجة الى العوامل الاقتصادية كاختلاف مستويات النمو بين الدول ، تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف فروع النشاط الاقتصادي، وعوامل تقنية وسياسية من جهة أخرى، وفيما يلي سوف نتطرق الى التعاريف التي تناولت مفهوم هذه المؤسسات و كذلك الخصائص التي تتنوع بتنوع أشكال هذه المؤسسات.

● الفرع الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نظرا للأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية الوطنية ، حظيت باهتمام كبير من طرف مخططي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان و فيما يلي سوف نبين مختلف التعاريف التي ساعدت على تحديد

مفهوم هذه المؤسسات و التي اعتمدت على عدة معايير منها نوعية و كمية ، و تتباين هذه التعريفات نتيجة لوجود مجموعة من العوامل تتحكم في تحديد هذه الأخيرة و نذكر منها :

أولاً- العوامل الاقتصادية : و تضم ما يلي

أ- اختلاف درجة النمو الاقتصادي

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم الى مجموعات متباينة ، أهمها الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية ، مما يؤدي الى اختلاف التعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بلد الى اخر، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في دولة ما يمكن أن تكون صغيرة في دولة أخرى، و هذا التفاوت ينعكس على مستوى التطور التكنولوجي في كل دولة و أيضا في وزن الهياكل الاقتصادية، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول¹.

ب- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي :

إن الاختلاف في النشاط الاقتصادي يؤدي الى عدم تجانس المؤسسات الاقتصادية و التي يمكن تصنيفها حسب النشاطات الاقتصادية (صناعية ، تجارية ، زراعية ، خدماتية)، و نظرا الى الحاجة لليد العاملة و رأس المال، يختلف تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قطاع الى اخر، اذ أن المؤسسات الصناعية تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة لإنشاء استثماراتها أو التوسع فيها، و تحتاج أيضا الى يد عاملة مؤهلة و متخصصة ، الأمر الذي لا تعتمد عليه المؤسسات التجارية و الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة².

¹ عبد الله بلوناس وآخرون، "تكامُل البات التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية في الجزائر"، مجمل مداخلات الملتقى الوطني الأول، جامعة بومرداس، 19-20 ماي 2011، ص 642.

² زرقاوي رابح ، أبعاد و اتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2014، ص 04.

ج- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي :

كل نشاط اقتصادي يتفرع حسب طبيعته الى عدد معين من الفروع الاقتصادية، فالنشاط التجاري ينقسم الى تجارة بالتجزئة و تجارة بالجملة، أو الى تجارة داخلية و تجارة خارجية، وكذلك النشاط الصناعي ينقسم بدوره الى مؤسسات الصناعة الاستخراجية و مؤسسات الصناعة التحويلية الكيميائية.... الخ، و تختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية اليه أو أحد فروع و ذلك من حيث كثافة اليد العاملة و حجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة التي تمارس نشاط الحديد و الصلب تختلف عن مؤسسة أخرى تنشط في مجال الصناعة الغذائية وذلك من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة³.

ثانيا- العوامل التقنية :

يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فكلما كانت المؤسسة أكثر اندماجا يؤدي هذا الى توحيد عملية الانتاج و تركزها في مصنع واحد، و بالتالي يزيد حجم المؤسسة ، أما اذا كانت العملية الانتاجية مجزأة وموزعة الى عدة مؤسسات يؤدي الى ظهور مؤسسات صغيرة و متوسطة الحجم⁴.

ثالثا- العوامل السياسية :

من أجل مواجهة الصعوبات التي تعترض طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك دعمها و تطويرها لابد من وجود عوامل تساعد في معرفة مدى الاهتمام الذي تقدمه الدول لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يكمن في تقديم المساعدات لها و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقها، فالعامل السياسي يمكننا من تحديد مفهوم المؤسسات

³ رابح خوني و حساني رقية، أفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بحوث و أعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص 894.

⁴ رابح خوني و رقية حساني، أفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 03.

الصغيرة و المتوسطة و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الاستراتيجيات التنموية و المهتمين بهذا القطاع⁵.

رابعاً- تعدد معايير التعريف:

يشكل تعدد وكثرة المعايير صعوبة في تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنقسم هذه المعايير الى نوعين أساسيين و هما المعايير الكمية و المعايير النوعية.

أ- المعايير الكمية⁶:

تتكون المعايير الكمية من عدد العاملين و رأس المال المستثمر و معامل رأس المال و حجم الانتاج أو المبيعات و تعتبر هذه المعايير الأكثر اعتماداً على المستوى العالمي في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لسهولة الحصول على بياناتها.

1-معيار عدد العاملين :

نظراً لسهولة الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات، يعتبر عدد العمال من الأساسيات التي يتم من خلالها التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كبيرة الحجم، فأن عدد العمال في المؤسسات يختلف حسب كل دولة و امكانياتها الاقتصادية، اذ نجد عدد العمال في معظم الدول النامية لا يتعدى 50 عاملاً، لكن استخدام التقنيات الحديثة في بعض المؤسسات جعل حجم العمال

⁵ حميدي يوسف ، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 66.

⁶ فايز جمعة محمد النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و ادارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، 2006، ص 62.

يقل مقارنة بالمؤسسات التي لا تستخدم التكنولوجيا، إذ أن النشاطات التي كانت تمارسها المؤسسة سابقا تعتمد على المهارة اليدوية فقط و امكانيات العمل بالدرجة الأولى، لكن في ظل التقدم التكنولوجي و الاستخدام الحديث لأساليب الانتاج جعل كثيرا من المؤسسات تستعمل عددا محدودا من العمالة فضلا عن اعتمادها على كثافة رأس المال⁷.

⁷ أحمد بوسهمين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 206.

2- معيار كمية و قيمة الانتاج:

يعتبر البعض أن معيار كمية وقيمة الانتاج من أهم المعايير و ذلك لمستوى جودته في معرفة الفرق بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات كبيرة لحجم، و هذا المعيار يمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أن تحدد ان كانت تتصف بصغر و توسط انتاجها من حيث الكمية و القيمة و ذلك لارتباطها بأسواق صغيرة، بحيث تكون مستويات دخول المستهلكين فيها منخفضة⁸.

3- معيار رأس المال المستثمر:

يقوم هذا المعيار على تحديد حجم المشروعات الصناعية، اذ تعتبر المؤسسة كبيرة اذا كان حجم رأس المال المستثمر كبير، أما اذا كان صغير نسبيا فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة⁹.

4- معيار حجم الإنتاج أو حجم المبيعات

توضح المبيعات حجم النشاط الانتاجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى قدرتها التنافسية في الأسواق، لكن لا يعتبر هذا المعيار مفيدا كثيرا اذ أنه بتدهور ظروف الأسواق و انخفاض المبيعات لا يقدم صورة حقيقية عن حجم و امكانيات و طاقات المؤسسة¹⁰.

⁸ هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 27.

⁹ أحمد رحومني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 15.

¹⁰ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، الأصول العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن ص 19.

ب- المعايير النوعية:

يعتقد العديد من مستخدمي المعايير النوعية بأن النشاط الاقتصادي و الاجتماعي يمكن أن يكون محددًا لنوع المؤسسة، وأنه يمكن أن يبرز خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل أدق، و يتخذ في ذلك عدة معايير لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باقي المؤسسات الاقتصادية.

1- معيار المسؤولية:

يعتبر هذا المعيار أن صاحب المؤسسة هو المالك و المتصرف الوحيد في اتخاذ القرارات و تنظيم العمل داخل المؤسسة، و يقوم بتحديد نموذج التسويق و التمويل.... الخ، و بالتالي تقع على عاتقه المسؤولية القانونية و الادارية¹¹.

2- معيار الشكل القانوني:

يمثل رأس المال و مصادر تمويله و حجمه هو أساس شكل المؤسسة القانوني، فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأخذ شكل المشاريع العائلية و الشركات التضامنية أو شركات التوصية بالأسهم، و لكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.

3- معيار حصة المؤسسة من السوق

إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محدودة و ذلك لكونها تنافسية و ليست احتكارية، و من خلال هذا المعيار يمكن تحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها و أهميتها داخل السوق، فتعتبر المؤسسة كبيرة ان

¹¹ عيسى دراجي، خضر عدوكة، الدور الاقتصادي للمؤسسات ص و م في التنمية الشاملة، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات ص و م و التنمية المستدامة: واقع و افاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 ماي 2012، ص 02.

كانت حظوظها وافرة و لكن من جهة أخرى ان كانت تنشط في مناطق و مجالات محدودة و تستحوذ على جزء يسير منه فتعتبر صغيرة أو متوسطة¹².

4- المعيار التكنولوجي

ان استخدام أساليب انتاجية بسيطة ذات كثافة رأسمالية منخفضة بغض النظر عن الكثافة العمالية يجعلها تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5-المعيار التنظيمي:

يعتمد هذا المعيار على الجمع بين ملكية المؤسسة و ادارتها ومدى اتساع نطاق العمل، اذ يكون مالِك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو المدير العام للمؤسسة الذي يقوم باتخاذ كل القرارات، بالإضافة الى عملها المحدود الذي يعتبر محليا في معظم الأحيان.

خامسا- تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت واختلفت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف الهيئات والدول وفيما يلي سيتم عرض بعض التعريفات كالتالي:

أ- تعريف منظمة العمل الدولية:

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج و توزع سلعا و خدمات، و تتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، و بعضها يعتمد على العمل

¹² عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2006، ص-ص، 88-114.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات تمويلها وتطويرها

من داخل العائلة و البعض الآخر قد يستأجر عمالاً أو حرفيين، و معظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جداً أو ربما بدون رأس مال ثابت، و تستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، و عادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة و توفر فرص عمل غير مستقرة و تدخل ضمن القطاع غير الرسمي و هي غير مسجلة و لا تتوافر عنها بيانات في الاحصاءات الرسمية.

ب- تعريف الاتحاد الأوروبي:

اتفقت دول الاتحاد الأوروبي على تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما تم تقريره في القانون 124-الجريدة الرسمية الخاصة بالاتحاد الأوروبي الصادرة بتاريخ 2003/05/06 و الذي يقوم بتصنيف المؤسسات كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول الاتحاد الاوروي

نوع المؤسسة	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
مصغرة	09	02 مليون أورو	02 مليون أورو
صغيرة	49	10 مليون أورو	10 مليون أورو
متوسطة	249	50 مليون أورو	43 مليون أورو

المصدر: وسيلة سعود، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أطروحة دكتوراه (غ منشورة)، قسم علوم التسيير كلية الاقتصاد، جامعة المسيلة، 2016، ص 69.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات تمويلها وتطويرها

ج- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول العربية:

على غرار باقي الدول اعتمدت البلدان العربية على مجموعة من المعايير منها عدد العمال و رأس المال المستثمر و الجدول التالي يوضح تعريف بعض البلدان العربية:

الجدول رقم (02): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض البلدان العربية

الدولة	نوع المؤسسة	عدد العمال	معايير أخرى
اليمن	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- أقل من 4 عامل - أقل من 10 عمال	
الأردن	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 2- 10 عمال - بين 10- 25 عامل	
السودان	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- أقل من 10 عمال	
مصر	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	-أقل من 50 عامل	رأس المال بين 50 ألف و مليون جنيه
السعودية	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 1- 20 عامل - بين 21- 100 عامل	رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال
البحرين	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 5- 19 عامل - بين 20- 100 عامل	
العراق	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 1- 9 عمال - بين 10- 29 عامل	رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار
دول مجلس التعاون الخليجي	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	-أقل من 30 عامل -أقل من 60 عامل	- لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولار - رأس المال المستثمر بين 2- 6 مليون دولار

المصدر: نور الدين نوي، محاولة تقييم المزيج التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه (غ منشورة)،

مقدمة لقسم علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، ص 67

د- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

واجهت الجزائر اشكالية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 2001/12/12، و المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فقد عرفت المؤسسات المتوسطة على أن لا يتجاوز عدد أفرادها 250 شخص، و رقم أعمالها السنوي يتراوح بين 400 مليون دينار جزائري و 4 ملايين دينار جزائري، كما تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة أشخاص الى 49 شخص و رقم أعمالها السنوي أقل من 200 مليون دينار جزائري .

● الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة ، نذكر منها:

- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمرونة في العمل و تخفيض التكاليف غير المباشرة و ذلك لاعتمادها على التقنية البسيطة مما يساعدها على التكيف السريع مع مستجدات السوق.
- ان وجود المودة و العلاقة الطيبة بين المؤسسة و العملاء يجعل تقديم السلعة و الخدمة يتم في جو يسوده نوع من الصداقة¹³.

- تتجنب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المخاطر المتأتية من تقلبات أسعار الصرف و انعكاساته من خلال اعتمادها على المواد الأولية الخام المحلية.

- تستعمل نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد و هو ما يسمح بالانتشار السريع للمعلومات بين ادارة المؤسسة و عمالها¹⁴.

¹³ ناصر سليمان و محسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، فيفري 2011، ص 05.

¹⁴ قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الأغواط 8-9 أفريل 2002، ص 143.

- تقوم بإعادة ادماج المسرحين من مناصبهم جراء الافلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بسبب تقليص حجم العمالة فيها، و هذا ما يدعم تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- يمكن ان تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات الأخرى.
- شكل مصدر اضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- تعتبر احدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها.
- تمثل المشروعات الصغيرة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الاختراعات و ذلك بفضل عمالها الذين يعملون على أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم و يجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.
- يتميز ممثلي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنظرة مستقبلية لتحقيق أهدافهم في المستقبل.

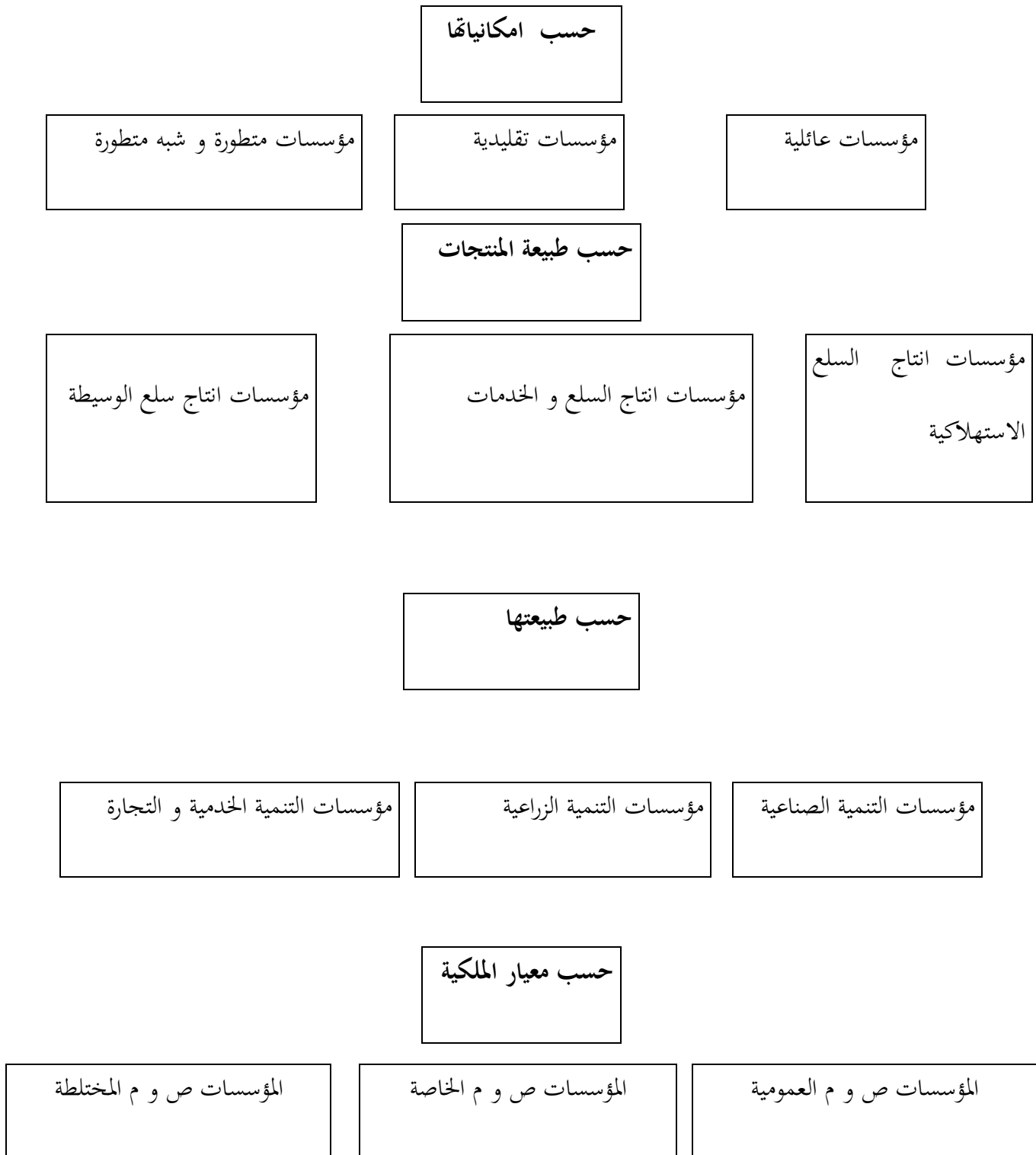
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها:

تتنوع أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حسب طبيعتها وإمكاناتها ونوع ملكيتها، فهي تكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بتنشيطها لمختلف مجالاته وتعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أهميتها في الاقتصاد الوطني.

● الفرع الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد أشكال عديدة ومتنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتختلف من مؤسسة الى أخرى وذلك حسب عدة تصنيفات تتمثل فيما يلي:

الشكل 1: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : طبق الشكل



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على : فلاح حسين الحسني، ادارة المشروعات الصغيرة - مدخل استراتيجي للمنافسة و

التميز، دار للنشر و التوزيع عمان الأردن، 2006، ص 24.

و يوضح هذا النموذج تنوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لعدة معايير، فحسب معيار حسب امكانيات المؤسسات فينقسم الى ثلاث تصنيفات و هي المؤسسات العائلية و التي تكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة و في أحيان كثيرة يمثلون اليد العاملة و تقوم بانتاج سلع تقليدية بكميات محدودة، أما التصنيف الثاني فيتمثل في المؤسسات التقليدية و في هذا النوع يقترب تعريفه بالنوع السابق و لكن ما يميز المؤسسات التقليدية كونها تقوم في ورشات صغيرة و مستقلة عن المنزل و تعتمد على وسائل بسيطة، و النوع الثالث هي المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة و التي تتميز عن النوعين السابقين باستخدامها لتقنيات و تكنولوجيايات الصناعة الحديثة و ذلك لاستعمالها مقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية.

أما بالنسبة للمعيار الثاني و المتمثل حسب طبيعة منتجاتها فتوحد المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية كالصناعات الغذائية و النسيج و الجلود و أغلبها تعتمد على بساطة تقنيات تقنيات الانتاج و كثافة اليد العاملة، و المؤسسات المنتجة للسلع و الخدمات كقطاع النقل و الصناعات الميكانيكية و الكيميائية و صناعة مواد البناء و ذلك للطلب المحلي الكبير على ها النوع من الصناعات، و يوجد التصنيف الثالث و الذي يمثل المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز و التي تعتمد على كثافة رأس المال و كفاءة اليد العاملة مما يجعلها محدودة مقارنة بالنوعين السابقين.

و حسب المعيار الثالث و هو تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها فيتفرع الى ثلاث تصنيفات، أما التصنيف الأول و المتمثل في مؤسسات التنمية الصناعية و يقصد بمشروعات التنمية الصناعية الانتاجية تحويل المواد الخام الى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة الى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز مواد كاملة الصنع و تعبئتها و تغليفها، و هناك التصنيف الثاني مؤسسات التنمية الزراعية و تهم النشاطات الفلاحية و المتمثلة في مشروعات الثروة الصناعية و مشروع الثروة الحيوانية و كذلك الثروة السمكية، و التصنيف الثالث يتمثل في مؤسسات التنمية الخدمية و التجارة و يحتوي على مؤسسات التنمية الخدمية و تشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية،

الفندقية، السياحية... الخ، و المؤسسات التجارية التي تشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة و المتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث و المتاجر السوبر ماركت، و أيضا مؤسسات المقاوله و تعتبر المقاوله من الباطن من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث و تعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غالبا ما تقوم هذه الأخيرة بالمقاوله من الباطن لمواجهة مشاكل التسويق أمل المؤسسات الكبيرة فانها تستفيد من توفير رؤوس الأموال في أغلب الأحيان.

أما المعيار الرابع و الأخير و المتمثل في تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب معيار الملكية فبالاستناد الى معيار الملكية القانونية لرأس مال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نميز مجموعة أخرى من الأنواع و المتمثلة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية و هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيتها للقطاع الحكومي، و يوجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و هي مجموع المؤسسات التي تعود ملكيتها لقطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي، أما النوع الثالث فهو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المختلطة و تكون مشتركة بين القطاع العام و الخاص بنسب متفاوتة.

● الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مهما تعددت التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فان تحديد تعريف محدد و موحد و واضح من مختلف الدول و الهيئات هو ضرورة حتمية و ذلك من أجل تحديد أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد و المتمثلة فيما يلي¹⁵:

¹⁵ عبد الله خبايا، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص 35.

- تحقيق أهداف معينة و ذلك من خلال اكتشاف الكفاءات و المهارات الكامنة لدى الأفراد.
- خلق نوع من التكامل لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في مجالات مختلفة منها فلاحية و خدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.
- سهولة انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المناطق المعزولة و النامية و ذلك لإحداث التوازن الجهوي.
- تعمل على الشعور بالاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد و ذلك من خلال خلق مناصب عمل و مثال على ذلك نجد أن نصف اليد العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية توظفها هذه المؤسسات.
- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة.
- القدرة على توفير و تلبية الحاجيات و الرغبات الأساسية للمستهلك و ذلك بفضل التفاعل المباشر معه.
- تساهم في حماية البيئة و ذلك لاعتمادها على المخرجات و النفايات لدى المؤسسات الصناعية الكبرى.
- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني و بالتالي المساهمة في احداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات و تحويلها الى استثمارات في مختلف القطاعات .

✚ خلاصة :

و في خلاصة هذا المبحث توصلنا الى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل ركيزة اقتصاديات مختلف الدول، فقد حظيت باهتمام الدول المتقدمة و النامية لما لها من دور فعال و حيوي لرفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي نظرا لسهولة تكيفها، مما جعلها قادرة على رفع الكفاءة الانتاجية و تقليص البطالة، لذا يجب أن يكون دعم هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجهها استراتيجيا لحكومات هذه الدول، و ذلك من خلال إيمانها بأهمية تلك الشريحة من القطاعات المؤسسية و مردود نشاطها على الاقتصاد و المجتمع و خاصة في الدول النامية.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتمد كل مشروع على التمويل سواء في بدايته أو مع تطور حياته فالوظيفة التمويلية تلعب دورا حاسما في نجاح المؤسسة وتنفيذ استراتيجياتها مسايرة نشاطاتها وتطورها في ظل التغيرات المحيطة بها.

تختلف طرق تمويل المؤسسة حسب تغير مصادر التمويل فهناك تمويل ذاتي الذي يزود المؤسسة باحتياجاتها ذاتيا دون اللجوء الى أطراف أخرى فهي تعبر على مدى استقلاليه المؤسسة في اتخاذ قرارات ونجاحها في تغطيه التزاماتها المالية وقوتها الذاتية، وهناك تمويل خارجي اذا كانت احتياجات المؤسسة تفوق قدراتها هنا تختار المؤسسة ما يناسبها من تمويل لتعظيم ربحيتها.

في هذا المبحث سنتطرق بتفصيل إلى ماهية التمويل وأهميته وكذلك إلى مختلف مصادره

❖ المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لتمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة

لا شك أن كل مشروع استثماري يتطلب توفير التمويل سواء في مرحلة الإنشاء أو لاقتناء معدات و أدوات، أو للتوسع غيره

● الفرع الأول : ماهية التمويل

بالنظر الى أهميه التمويل في إنشاء وتطوير وترقيه مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولأن توفر رأس المال من أهم مكونات تشغيل المؤسسات سنحاول إعطاء مفهوم للتمويل:

- هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام ،التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض إستخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع ويمثل ذلك النظرة التقليدية، حيث تركز النظرة الحديثة

لوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين المصادر المتاحة من خلال دراسة التكلفة و العائد¹⁶.

- هو مختلف العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الاموال اللازمة لتمويل نشاطها سواء كان من مصادر داخلية من خلال تمويل الذاتي او مصادر خارجية عن طريق الاقتراض¹⁷.
- توفير النقود في الوقت المناسب اي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة الى الاموال كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الافراد والمؤسسات من استهلاك وانتاج حلا التركيب وذلك في افتراضات زمنية معين¹⁸.

- البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الاموال واختيار وتقسيم تلك الطرق للحصول على مزيج افضل بينها بشكل يناسب الكمية والنوعية التي مؤسسه¹⁹.
- وكتعريف شامل: التمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء او تطوير او تشغيل او تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة في الوقت المناسب ومن المصدر المناسب.

¹⁶ فريده بوشيره "التمويل الاداري" دار النشر والتوزيع الجزء الثاني 1945 الصفحة 192

¹⁷ أشرف محمد دواية " اشكاليه التمويل المؤسسات الصغيره والمتوسطه في الدول العربيه" ملتقى تاهيل مؤسسه صغيره والمتوسطه يوم 17-18 أفريل 2006 كلية العلوم الاقتصاديه

جامعه حسيه بن بوعلي _الجزائر ص 37

¹⁸ حسن عمر " الموسوعة الاقتصادية" الطبعة الرابعة " 2000 ص 146

¹⁹ محمد العربي ساكر، " محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية" جامعه محمد حيزر، بسكرة الجزائر 2006 ص 14

• الفرع الثاني: أهمية التمويل

يعتبر التمويل عاملا أساسيا لإنشاء وتطوير المؤسسة بمختلف أنواعها وأحجامها وذلك بتغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بوظائفها وزيادة قدرتها على المنافسة و توسيع استثماراتها وكذلك المساهمة في التنمية المحلية والوطنية ومن هنا يمكن القول أن للتمويل أهمية كبيرة نختصرها فيما يلي:

- تساهم في إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها تزيد التنمية الوطنية
 - تساهم في تحقيق هدف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات
 - المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس و التصفية
 - تساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتحويل الدولي
 - يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي
 - تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي خاصة بالنسبة للدول النامية تساهم في بناء اقتصاديات الدول وخروجها من أزمة المديونية مواجهة مشكل البطالة وخلق وتوفير فرص عمل²⁰.
- وفي أخير نستخلص أن المؤسسة تبقى بحاجة إلى رأس مال لتستمر في أداء نشاطها سواء للقيام بالعملية الإنتاجية أو مبادلة السلع والخدمات .

²⁰ كنجو عبدو كنجو "الإدارة المالية منفذ لإتخاذ القرارات" مكتبة عين الشمس، القاهرة، ص485، 484

❖ المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مهام المؤسسة هو اختيار المصدر التمويل المناسب الذي تحتاجه وذلك وفق معايير محددة، ونجد مصادر تمويل تقليدية و حديثة

● الفرع الأول: مصادر التمويل التقليدية

مصادر التمويل التقليدية نوعان تمويل ذاتي و تمويل بنكي سنحاول في هذا الفرع شرح كل مصدر بدقة .

أولاً-التمويل الذاتي :

أ-تعريفه :

- هو الأموال المتولدة عن العمليات الجارية أو المصادر ثانوية في المؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية ويشمل

الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية وكذلك ثمن الأصول غير مستخدمة للذات يشكلان المقدرة الذاتية

للمؤسسة على التمويل²¹.

- وكذلك هو تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم

للعمليات المستقبلية أي تلك النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع مكافأة رأس المال

لينتج عنها فائض نقدي محقق بواسطة النشاط و المخصص لتمويل النمو المستقبلي²².

- التمويل الذاتي هو استغلال الموارد المتأتية من إيرادات المؤسسة الناتجة عن النشاط الذي تقوم به المؤسسة أي

تمويل المؤسسة نفسها بنفسها دون اللجوء إلى أطراف خارجية

²¹ مبارك اسلوس "التسيير المالي" ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية الجزائر 2012 ص 175

²² الياس يوسف "تسيير المالي" دار وائل للنشر الجزائر 2006 ص 240, 241

ب- مكونات التمويل الذاتي :

1- الأرباح المحتجزة :

وتتمثل في الأرباح السنوية التي لم يتم توزيعها على ملاك المؤسسة أو لم يتم تكوينه كاحتياطات لها فهي تمثل أحد أهم مصادر التمويل .

- وهي كذلك الجزء من الأرباح الذي تقرر المؤسسة عدم توزيعه على المساهمين فتحتفظ به كمصدر للتمويل لتوفير السيولة اللازمة لأغراض تسديد التزامات أو تنفيذ بعض عمليات التوسع في المؤسسة²³، تلجأ المؤسسة إلى الأرباح المحتجزة في وقت الحاجة بسهولة ودون شروط أو مفاوضات إلا أن هذا نوع من تمويل يعرف بالمحدودية في السنوات الأولى من عمر المؤسسة .

2- الإهلاك:

- هو مقدار محدد يخصم من إيرادات مقابل خدمات التي يقدمها الأصل أو هو النقص الفعلي في قيمة الأصل
- هو "عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من أصول نتيجة استعماله أو نتيجة مرور الزمن أو تطور التكنولوجي أو آثار أخرى "
- وقد أثير الجدل حول مخصص الإهلاك كمصدر للنقدية في المؤسسة، حيث يرى البعض أنه مصدر للنقدية ويرى البعض الآخر أن المبيعات هي المصدر الوحيد للنقدية ويمثل الإهلاك مال لتخفيض الربح وزيادة الفائض المحتجز ولا يعتبر إهلاك مصدرا نقديا إلا إذا كانت المؤسسة رابحة²⁴.

²³ هشام محمد زغي " الإدارة والتحليل المالي " دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن 2000 ص 94

²⁴ سعيدة قاسم شاوش لمياء قاسم شاوش ص 280

- يحتل الإهتلاك دور مهم في تمويل المؤسسة ذاتيا وذلك من خلال الجزء الحرر من الضريبة والذي لا يدفع لصالح الضرائب و تستفيد منه المؤسسة من خلال تقديم سيولة ذاتية وكذلك تحقيق ضمان للمؤسسة في تحقيق النمو وإعادة تحقيق الإستثمارات المهمة فهو وسيلة لحماية استثمار في المؤسسة وبالتالي ضمان استمراريتها في النشاط وعدم التوقف²⁵.

3-المؤونات :

تعرف المؤونات على أنها مكون مالي من أموال المنشأة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة أو الأعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المنشأة إلى حين وقوع الخطر أو العبيء الذي كونت من أجله هذه المؤونة إلى زوال الخطر المحتمل²⁶.

هي تخصيص حصة نقدية من الدورة المالية لمواجهة الأعباء و المخاطر المحتملة وكذلك الخسائر الأكيدة الحصول وتطبيقا لمبدأ الحيطة و الحذر وتأخذ هذه القيمة سواء كانت نتيجة الدورة إيجابية أو سلبية حفاظا على المؤسسة.

4-الإحتياطات:

مثل الإحتياطات مبالغ يتم تخصيصها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمنشأة أو مواجهة خسائر محتملة الوقوع، ويتوقف تكوين الإحتياطات على نتيجة أعمال المنشأ وتحقيقها للأرباح ذلك لأن إحتياطي يشكل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع، تقابله زيادة في الأصول ويدخل ضمن حقوق ملاك المنشأة²⁷.

²⁵ بوشوشه محمد "تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية" أطروحة مقدمه لنيل شهاده الدكتوراه جامعه محمد حيزر، بسكره، الجزائر، ص 104

²⁶ أحمد بوراس "تمويل المنشآت الاقتصادية" دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر 2008 ص 30

²⁷ عواطف وليم اندرواس، "دراسة الجدوى إقتصادية للمشروعات" دار الفكر الجامعي " مصر 2007 ص 286

ج-مزايا التمويل الذاتي : تتمثل مزايا التمويل الذاتي فيما يلي :

- مصدر مهم للتمويل دون اللجوء إلى أطراف خارجية فهي تمول نفسها بنفسها لا تحتاج إلى شروط و تعقيدات عند الحاجة إلى السيولة .
- زيادة أرباح المساهمين ومنه تحسين قدرات المؤسسة ماليا دون اللجوء إلى هيئات دعم أجنبية التي تمول مقابل فائدة
- عند خسارة الدورة المالية لا تتعرض المؤسسة إلى الضغط من الممولين الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى الإفلاس وتفكك المنظمة
- الربحية وتحقيق الأولوية لأصحاب المؤسسات والمنشآت في السوق وسعي أصحاب هذه المؤسسة لتحقيق أعلى معدل ربحي و أعلى العوائد النقدية
- التمويل الذاتي يدل على أن المؤسسة تحقق نجاح لأنها مكتفية ذاتيا فلا تجبر على استئانة من مصادر خارجية قد تفرض عليها المزيد من التكاليف
- يقل السيطرة على المؤسسة مكتفية ذاتيا و التدخل المركزي فيها مما يكسبها سلطة و إتخاذ القرارات بنفسها
- التمويل الذاتي منعدم التكلفة وليس له تاريخ استحقاق ولا يشكل خطر مالي
- ساوى التمويل الذاتي
- استغلال الاحتياطات النقدية وإعادة استثمارها في مؤسسة جديدة قد يؤدي إلى عدم توافرها في الوقت المناسب مما يخلق أزمة لدى المؤسسة .
- التقليل من الأرباح الموزعة يمكن أن تؤدي إلى عدم رضى المساهمين
- قد يصاحب فكرة التمويل الذاتي بدون تكلفة إلى استغلاله بشكل غير عقلاني وكذلك استخدامه لا يحظى بالرقابة الكافية .

ثانياً- تمويل البنوك :

تعتبر التمويل البنكي من المصادر الرئيسية للتمويل فالمؤسسة بحاجة إلى أموال لتوسيع و تطوير نشاطها وإقامة استثمارات جديدة وغالبا ما تحتاج إلى مبالغ ضخمة لا تستطيع الحصول عليها ذاتيا فتجبر على الاستدانة من البنوك .

أ-تعريف تمويل البنوك :

هو تقديم البنوك للدعم المالي للجهات الطالبة للتمويل من عملاء ومؤسسات مقابل الحصول على فوائد مالية وأرباح ،وأصبح التمويل البنكي مصدر أساسي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك لتطويرها وترقيتها وفق شروط ومبادئ لضمان إعادة الالتزامات المالية في الوقت المحدد وهناك ثلاث أنواع من القروض البنكية :

1_ قروض قصيرة الأجل :

هي قروض تقل مدتها عن السنة تلجأ إليها المؤسسة لتمويل أنشطة الإستغلال وتمثل هذه القروض معظم القروض البنكية التجارية ،وتعد من أفضل أنواع التوظيفات لديها²⁸.

2_ قروض متوسطة الأجل :

تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وأحيانا سبعة وتمنح بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمؤسسات مثل شراء آلات جديدة بهدف التوسيع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج²⁹.

²⁸ عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد "جودة إدارة الائتمان" دار وائل للطباعة والنشر 1999 عمان الأردن ص 102

²⁹ عبد الحميد عبد المطلب "البنوك الشاملة" دار الجامعة للنشر مصر 2000 ص 113

3_ قروض طويلة الأجل :

مدتها تبدأ من 7 سنوات وقد تزيد عن 20 سنة موجهة للاستثمارات طويلة الأجل مثل الحصول على عقارات و أراضي وتكون المبالغ ضخمة .

ب- دور التمويل البنكي :

- تمثل البنوك الوسيلة الرئيسية للحصول على السيولة التي تحتاجها المؤسسات
- تقوم البنوك بتدوير النقود أي تأخذها من احتياطات الأفراد مقابل سعر فائدة معوم وتقديمها لمن يطلبها
- تعتبر البنوك المتعاملة الأساسي مع المؤسسات حيث تحوي ثلث الأصول المالية من مجموع المؤسسات المالية
- تبرز البنوك سياسات النقدية للدولة
- التعامل بمختلف الأوراق المالية من اسهم وسندات وكذلك بمختلف العملات وتلبية الحاجات الائتمانية للأفراد.

ج- سلبات التمويل البنكي :

- شفافية وعدم إفصاح المؤسسات عن حالاتها المالية والمحاسبية يصعب على البنوك اخذ صورته صحيحة عن نشاط مؤسسه.
- تقديم قروض محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تمهيش التعامل بالقروض طويلة الاجل وهي من مصادر التمويل الأساسية التي تحتاجها المؤسسات
- لا تمول جميع المتعاملين خاصة المؤسسات الناشئة
- التعقيدات والضمانات التي تفرضها وكذلك ارتفاع سعر الفائدة وتحديد تاريخ الاستحقاق.

• الفرع الثاني : وسائل التمويل الحديثة

أولاً-التمويل برأس المال المخاطر

تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى التمويل لبدأ نشاطها فتسدد جزءا منها ذاتيا من مدخرات الفردية لأصحاب المشروع، غالبا ما تكون هذه المدخرات غير كافية، ولأن هذه المؤسسات غير مؤهلة للحصول على القروض البنكية بسبب التعقيدات والضمانات التي تفرضها البنوك وكذلك لأن هذه المؤسسات لا تمتلك الشهرة الكافية خاطر مخصصه لدعم المؤسسات الجديدة أو التوسعية وبهذه الطريقة يتحمل ممول خساره في حاله فشل المشروع وللتقليل من حدة هذه الخسارة يضطر الممول إلى المساهمة في إدارة المنشأة ويقدم اقتراحات لها ويوجيه مسارها .

أ-تعريفه:

هو مصدر تمويلي حديث النشأة تلجأ إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور التأسيس أو النمو للحصول على موارد مالية بدون ضمانات استرداد وكذلك بدون تاريخ محدد.

و التقنية التي تقدمها مؤسسات رأس المال المخاطر لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة حيث يقوم المشارك بالتمويل المشروع بدون ضمان عائد وبذلك فهو يخاطر بأمواله ولهذا فهي تساعد أكثر المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التي في مرحلة التوسع

التي تواجه صعوبات في مجال التمويل حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر ضمانات كافية، كما أن هذه التقنية يتحمل المخاطر (المستثمر) كليا او جزئيا الخسارة في حاله فشل المشروع الممول³⁰.

³⁰ بريش السعيد" رأس المال المخاطر بديل مستحدث تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسته حالة شركة sofiance ، مجلة العلوم الإنسانية السنة الخامسة، العدد

35 خريف 2007، <http://www.uluminsnia.net>

ب- إيجابيات رأس مال المخاطر:

- يصبح الممول شريك في المؤسسة ويتحمل مع صاحبها الخسارة إذا وقعت كما أنه يقدم الدعم المفيد للمؤسسة ويساهم في إدارتها كما يعتبر هذا النوع من التمويل طويل الاجل.
- هذا التمويل يتم عبر مراحل أي كلما احتاجت المؤسسة له كما أنه يعطي فرصه ثانيه للمشروع في حاله تكبد خساره ويعطي اقتراحات لتحسين مسار المشروع.
- يمكن الممول من تنويع متعامليه فإذا ما خسر مشروع يربح في اخر
- يتميز هذا النوع من التمويل بالجرأة ، لأنه يمول المشاريع الأكثر خطورة والتي قد يعوض هذا الخطر العوائد المرتفعة فمثال على ذلك تمويل الشركات المبتدئة " شركه ابل وميكروسوفت " التي اصبحت من أنجح الشركات

ج- سلبيات رأس مال المخاطر

- التدخل في سياسات المؤسسة وقراراتها وهذا يفقدها السلطة المطلقة
- عند نجاح المشروع يطالب الممول بحصص كبيرة من أرباح .

ثانيا: التمويل التأجيري :

أ-تعريفه :

عملية مصرفية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك ،تتم بوضع الآلات أو المعدات أو أية أصول مادية بحوزة مؤسسة المستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، و تيم التسديد على أقساط يتفق بشأنها و تسمى ثمن الإيجار³¹.

وتعرف كذلك على أنه "اتفاق بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة للمؤجر وهو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على انتفاع بخدمات الأصل مقابل سداد لأقساط التأجير للمؤجر³².

ب- إيجابيات التمويل التأجيري :

- الاستئجار أقل تكلفة من تكلفة الشراء
- يساعد التمويل التأجيري عند عجز التمويل الذاتي وهو بديل جيد عن التمويل البنكي الذي يفرض ضمانات
- الأصول المستأجرة لا تظهر في ميزانية المؤسسة وإنها تظهر في جدول النتائج وتحصم من أرباح المحققة الخاضعة للضريبة ومنه تحقيق وفورات ضريبية .
- عند إفلاس المؤسسة تستطيع إرجاع تلك الأصول المستأجرة على خلاف عملية الاقتراض المالي الذي يصعب إرجاع التمويل مما يؤدي إلى إجراءات أخرى قد تصل إلى المحاكم .

³¹ طاهر لطرش " تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001 ص 76

³² خوشي رابح رقية " واقع وأفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" جامعة الشلف 17- 18 أبريل 2006

- يوفر التمويل التأجيري الأصول المطلوبة للتشغيل بسرعة وتستخدمها المؤسسة مباشرة وتعود لها بأرباح
- يسمح التمويل التأجيري بتجديد مستمر للألات والمعدات إذا ظهرت نماذج جديدة ومنه حماية المؤسسة من خطر التأخر التكنولوجي
- إن من مزايا الاستئجار تحقيق قدرا من المرونة مقابل شراء الأصل لأن العقد يفرضها من تحمل تكاليف الأصل في فترات تكون المؤسسة ليست بحاجة إليه فعقد الاستئجار في المدى القصير يكون حسب إحتياجات المؤسسة الفعلية و عند انتهاء فترة التعاقد يعاد الأصل إلى المؤجر ،وفي المستقبل عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى أي أصل بإمكانها إعادة تأجيره أو تأجيره لغيره .

ج-سلبات التمويل التأجيري :

رغم إيجابيات التمويل التأجيري إلى أنه لا يخلو من العيوب :

- ارتفاع التكلفة وهو أحد أهم عيوب هذا المصدر التمويلي
- تقيد حرية اختيار الآلات وتجهيزات في حالة إرتباط الممول بمجموعة صناعة معينة
- رغم وجود سلبات عديدة للتمويل التأجيري إلى أن إيجابياته تتفوق، فتأجير يمكن المؤسسة من الحصول على الأصل بدل شراؤه وكذلك إرجاعه حسب العقد المتفق عليه ،مما يضمن للمؤسسة مواكبة التكنولوجيا الحديثة للتجهيزات،والتخلص من الضمانات التي تفرضها مصادر التمويل الأخرى .

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هيئات دعمها

نظرا للدور الأساسي الذي تمثله المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دفع معظم اقتصاديات دول العالم للاهتمام بها، اذ تعتبر سنة 2001 بمثابة الانطلاقة الحقيقية تجسد فيها الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بصدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى غاية سنة 2018، فقد شهد هذا النوع من المؤسسات زيادة معتبرة و أثبتت دورها الفعال في انعاش الاقتصاد الوطني و المساهمة في التنمية الاجتماعية.

و على هذا الأساس سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التطرق الى التطور التاريخي لمعرفة مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مختلف الجهود الرامية الى تطويره، و كذلك تحديد دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني، و لهذا تسعى الحكومات الى ترقية هذا القطاع من خلال توفير التمويل اللازم الذي من خلاله تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مواجهة مشاكلها و العمل على استمرارية نشاطها.

❖ المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من أجل تطوير و تنظيم عمليات الاستثمار عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة تطورات في الجانب التنظيمي و التشريعي من قبل الحكومة، فقد أولت الجزائر على غرار العديد من الدول أهمية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اعتباره قطاعا حيويا، إذ تعمل على النهوض بهذا القطاع من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير و الآليات في مختلف المستويات سواء من خلال الدعم المالي أو الدعم الفني، و فيما يلي نعرض أهم المراحل لتطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

• الفرع الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاث مراحل أساسية منذ الاستقلال و يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: المرحلة الأولى: 1962-1989

منذ الاستقلال اعتمدت الدولة الجزائرية على سياسة اقتصادية مركزة على المؤسسات الكبيرة الحجم الى غاية فترة الثمانينيات ، و خلال هذه المرحلة يمكن التمييز بين فترتين :

أ-الفترة الأولى 1962-1979 :³³

تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال بنمو بطيء في عددها، و ذلك لانتهاج الدولة للمنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الاعتماد على المؤسسات الكبيرة الحجم باعتباره رمز التصنيع و التطور التكنولوجي، بالإضافة الى الهيكل الاقتصادي المختل الذي ورثته الجزائر بعد الاستقلال، و الذي كان مكون أساسا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الاستخراجية و التحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير، كما أن المؤسسات التي تعود للجزائريين كانت محدودة العدد، فقد كانت معظم المؤسسات ملك للمستوطنين الفرنسيين، و بعد هجرة الفرنسيين أصبحت أغلبية المؤسسات متوقفة عن العمل، فقامت الحكومة بإصدار قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات و ذلك بموجب الأمر رقم 62-20 المؤرخ في 21 أوت 1962 المتعلق بتسيير و حماية الأملاك الشاغرة و المرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 و المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة و غيرها من الأوامر، و مع تبني خيار

³³ عاشور كوش، محمد طرشي، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص 1039.

الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبيرة على معظم المشاريع الاستثمارية و التي كانت تحتّم أساسا بالصناعات الثقيلة كصناعة الحديد و الصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البتروكيمياوية، صناعة الطاقة و المحركات.

و في سنة 1963 صدر قانون الاستثمار رقم 63-277 و المؤرخ في 26 جويلية 1963 و الذي يتضمن في المادة الثالثة منه على حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب حسب اجراءات النظام العام، و لم يكن لهذا القانون الأثر الواضح على القانون الخاص و لم يعط للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأهمية اللازمة لتطويرها و تنميتها.

و في سنة 1966 صدر الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 و الموجه بالدرجة الأولى الى الاستثمار الخاص دون استبعاد الاستثمارات الأجنبية، و الذي يعتبر بيان لترقية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الذي تبنته الدولة الجزائرية، فهو يهدف الى تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في اطار التنمية الاقتصادية و تمويل الاقتصاد الوطني عن طريق المؤسسات الوطنية و التحرر من الهيمنة الأجنبية، و تضمن هذا القانون مختلف التدابير المتعلقة بجذب المستثمرين، كما أنه يعمل على سد الثغرات التي ظهرت في قانون 1963، و قد كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة الخاصة منها ملزمة على أن تحصل على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات لبداية نشاطها، و اعتبرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الفترة قطاع انتهازي لا يستطيع خلق قيمة اضافية في الاقتصاد الوطني، و كانت موجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية الاقتصادية³⁴.

و ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ عام 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الانتاج، في حين كان ينظر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة و تكثيف النسيج الصناعي الموجود و

³⁴ عبد الله جباية ، مرجع سابق ، ص 19.

تلبية بعض احتياجات المؤسسات الكبيرة، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة، أما فيما يتعلق بالمؤسسات

الصغيرة³⁵ و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1996

و في نهاية عام 1978 و عند وفاة الرئيس " هواري بومدين " كان الاقتصاد الجزائري يغلب عليه الطابع العمومي مثله مثل كل الاقتصاديات الاشتراكية، و مع قدوم الرئيس " الشاذلي بن جديد " بدأت بوادر الانفتاح و تشجيع القطاع الخاص و لكن بشكل ضئيل الى درجة أن اللجنة المركزية للحزب الحاكم المجتمعة في أواخر شهر ديسمبر 1979 خصصت سطرين فقط في تقريرها النهائي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كان ذلك مخصصا للمؤسسات المحلية و الولائية التابعة للقطاع العام³⁶.

ب-الفترة الثانية: 1980 – 1989

مع بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر بدأت الحكومة الجزائرية في تطبيق سياسات اقتصادية جديدة تحاول من خلالها احداث اصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية و اعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، و التراجع عن سياسات الصناعات المصنعة على حساب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد كان المخططان الخماسيان (1980-1984) و (1985 – 1989) يمثلان مرحلة الاصلاحات في ظل استمرار الخيار الاشتراكي، و قامت الحكومة بإصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة و الخاصة، سواء من حيث القوانين المتعلقة بالاستثمار أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية³⁷

³⁵ عثمان بوزيان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، متطلبات التكيف و البات التأهيل، المنتدى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص 768.

³⁶ توفيق برياش، أنيس كشاط، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع و المأمول المؤتمر الدولي حول: تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 05.

³⁷ صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات ص و م في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الثالث، 2004، ص 172.

و أهم القوانين و المراسيم التي تم اصدارها خلال هذه المرحلة هي :

- المرسوم التنفيذي رقم 80 - 242 : المؤرخ في 24 ذي القعدة 1400 الموافق ل 04 أكتوبر 1980 و المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها أو نشاطها، و التي كان الهدف منها تحسين ظروف سير الوضع الاقتصادي و التحكم في أجهزة الانتاج و تقويم و تصحيح الوضعية التي كانت عليها المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

- القانون رقم 82 - 11: و المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني:³⁸
جاء هذا القانون معززا و مشجعا للقطاع الخاص الوطني و مكملا للقطاع العام الذي كان مسيطرا على نشاط الاقتصاد الوطني، و كذلك من أجل التخفيف من الاجراءات البيروقراطية في انشاء المؤسسات الاقتصادية، حيث نص القانون على أن المشاريع الاستثمارية التي لا تتجاوز قيمتها 30 مليون دج لا تتطلب موافقة من جهة مركزية ممثلة في اللجنة الوطنية للاعتماد التي يرأسها الوزير المكلف بالتخطيط و التهيئة العمرانية، بل تتطلب موافقة و اعتماد السلطة المحلية ممثلة في لجنة الاعتماد على مستوى الولاية.

و تتمثل المجالات التي حددها القانون و التي يمكن أن يستثمر فيها القطاع الخاص في ما يلي :

- " نشاط تأدية الخدمات الخاصة بالصيانة و الاصلاح.
 - " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المكملة للقطاع العام و نشاط المقاوله من الباطن.
- بالإضافة الى التخفيضات و الاعفاءات الضريبية و الجبائية التي تتراوح بين 5 و 10 سنوات من بداية نشاط الاستغلال، فهذا القانون قدم لأول مرة العديد من الامتيازات المالية خاصة في ما يرتبط بالاستفادة في منح القروض و العديد من

³⁸ صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات ص و م في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الثالث، 2004، ص 172.

التسهيلات للحصول على العقار الصناعي و التمويل بالوسائل و المعدات و المواد الأولية و الاستفادة من الرخص الاجمالية للاستيراد.

و أشارت المادة 11 من هذا القانون عن ميادين أنشطة القطاع الخاص الوطني التي يمكن أن تنمو فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي كانت منحصرة في الصناعة و الصيانة و المقاولات من الباطن و الصيد البحري و النقل البري للمسافرين و البضائع، البناء و الأشغال العمومية و السياحة و للفندقة³⁹.

- في سنة 1983: تم انشاء ديوان توجيه و متابعة و تنسيق بين الاستثمارات الخاصة و ذلك تحت وصاية وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، و الذي يتولى القيام بالمهام التالية⁴⁰:

- توجيه الاستثمار الخاص نحو نشاطات و مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية و تأمين تكاملها مع القطاع العمومي.

- خلق التكامل بين الاستثمارات الخاصة و ضمان أفضل اندماج للاستثمار الخاص في مسار التخطيط.

و مع بداية سنة 1988 و لمواجهة عمق الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد شرعت السلطات في تنفيذ العديد من التدابير التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الكلي و الاصلاحات الهيكلية، و قد تم اصدار العديد من التشريعات و القوانين في ميدان الاستثمار و من أبرزها:

- قانون رقم 88-25: و المؤرخ في 12 جويلية 1988 و الذي يحدد كفاءات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية المعترف بأولويتها بموجب قانون التخطيط بالنسبة لمبادئ و أهداف و برامج عمل القطاع

³⁹ توفيق برياش، أنيس كشاط، مرجع سابق، ص 05.

⁴⁰ عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 20.

الخاص الوطني، و أهم ما جاء به هذا القانون هو الغاء الاعتماد و تحرير سقف الاستثمار الخاص و السماح للمستثمر الخوض في مجالات عديدة⁴¹.

و من الأهداف التي تم اصدار هذا القانون من أجلها في ما يخص مساهمة النشاطات الصناعية و المتعلقة بالخدمات ذات الأولوية:

- احداث بصفة معتبرة مناصب شغل.
- تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني عن طريق انتاج التجهيزات و المواد و الخدمات.
- احداث و تطوير النشاطات المتعلقة بتحويل المواد أو تأدية الخدمات بهدف التصدير.
- ترقية نشاطات المقاوله من الباطن و الصيانة قصد توسيع القدرات الانتاجية الوطنية.
- تحقيق اقتصاديات معتبرة بالعمله الصعبة و ذلك باستعمال التكنولوجيا و المهارات التي تخدم الاقتصاد الوطني.
- تعبئة الكفاءات الوطنية في مجال التحكم في التقنيات.
- المرسوم التنفيذي رقم 88 - 192: و المؤرخ في 23 صفر 1409 الموافق ل 04 أكتوبر 1988 و المتضمن الاجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- في سنة 1989 : تم تطبيق بعض الاصلاحات و اصدار العديد من القوانين التي تعد بداية للتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاح، و التي تهيء الاطار العام لخصوصية المؤسسات العامة و تحفيز القطاع الخاص و التقليل من التسيير الاداري للاقتصاد الوطني.

⁴¹ الجريدة الرسمية، القانون رقم 88-25 المؤرخ في 28 ذي القعدة 1408 الموافق ل 12 جويلية 1988 و المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، العدد 28 ، ص-ص، 1031-1032.

ثانيا: المرحلة الثانية 1990 – 2000:

ابتداء من سنة 1990 ظهرت مجموعة من الاصلاحات و القوانين التي أدت الى خوصصة المؤسسات العمومية و تحفيز القطاع الخاص، و قد شهدت هذه الفترة تطور في منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة منها في العديد من الأنشطة المترتبة باقتصاديات الانفتاح، و تأثرت نسبة هامة من هذه المؤسسات سلبا، و خاصة تلك التي تمارس أنشطة انتاجية بعد صدور قانون النقد و القرض سنة 1990، و تحرير التجارة الخارجية و استقلالية المصارف التجارية و تحرير الأسعار و خاصة أسعار الصرف و ما رافقها من انخفاض في قيمة العملة الوطنية و تزايد خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الانتاجية الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة⁴².

و أهم القوانين و المراسيم التي تم اصدارها خلال هذه المرحلة :

أ-قانون 90 – 10:المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق ل 14 أبريل 1990:

مع مطلع التسعينيات أظهرت الجزائر توجهها نحو اقتصاد السوق و الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، فقامت بإصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بترقية الاستثمار و تشجيع و تطوير الاستثمارات المحلية و الأجنبية، فقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الاصلاحات في مجال التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، كما عمل على تحديد الاطار التنظيمي للقطاع المصرفي الجزائري، و تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و ابراز دور النقد و السياسة النقدية، و أعيد للبنك المركزي جميع الصلاحيات في تسيير النقد و الائتمان في اطار استقلالية واسعة، و أعطيت للبنوك التجارية وظائفها التقليدية على أساس أنها أعوان اقتصادية مستقلة، و تولى بنك الجزائر مسؤولية السياسة النقدية و الرقابة على الجهاز المصرفي.

⁴² صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004، ص 28.

و أبرز ما جاء فيه أنه يقوم بتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، و الذي يتمثل في توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة و الخاصة فيما يخص الحصول على القروض، كما ألغي التمويل المباشر من الخزينة العمومية لاستثمارات المؤسسات العمومية. و كرس هذا القانون في مادته 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي في كل القطاعات غير المخصصة للدولة، اذ يمكن بموجب هذه المادة أن يستثمر رأس المال الأجنبي في كل القطاعات غير المخصصة للدولة، كما نص على حرية انشاء البنوك الخاصة و البنوك الأجنبية، و قد جاء هذا القانون في سياق التوجه في تطبيق مبادئ اقتصاد السوق و الاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي⁴³.

2- قانون ترقية الاستثمار 1993:

صدر هذا القانون بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق ل 5 أكتوبر 1993 و يتلخص مضمونه فيما يلي:⁴⁴

- تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع و التنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة و تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح لدى وكالة ترقية الاستثمار.
- و بموجب المادة 07 من هذا المرسوم التشريعي تم انشاء وكالة ترقية و دعم الاستثمارات و متابعتها للاستثمارات التي تنشأ في المناطق التي تطمح الدولة في تنميتها لمساعدة المتعاملين على اتمام الاجراءات العادية و مساعدة المستثمرين على استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم، و ذلك عبر شباك موحد الذي يضم الادارات و الهيئات المعنية بالاستثمار، و التي تحولت بعد سنة 2001 الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في شكل شباك وحيد يضم كل الهيئات التي يحتاج اليها المستثمرون.

⁴³ حورية الأطرش، تحليل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثره على الابداع و التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة، المؤتمر الدولي حول: تقييم اثار برامج

الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 04.

⁴⁴ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 93-12، المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1414 الموافق ل 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، ص-ص، 04-10.

- تسهيل الآليات المتعلقة بعمليات الاستثمار المحلي و الأجنبي و الاقرار بمبدأ التحكيم الدولي في فض النزاعات و ضمان تحويل الأرباح و رأس المال بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
 - تستفيد مجموعة من الاستثمارات من امتيازات و تحفيزات عبر تقديم تخفيضات جبائية و شبه جبائية، حيث ينص القانون على حوافز و تشجيعات و اعفاءات عامة من قبل الدولة و ذلك من خلال مجموعة من الشروط.
 - يستفيد الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يخص عمليات الاستثمار، أي عدم التمييز بين المستثمرين الوطنيين و الأجانب أمام القانون، بحيث ما يطبق على الاستثمارات الوطنية يطبق على الاستثمارات الأجنبية.
- و قد حدد هذا القانون مجموعة من الامتيازات و الاعفاءات و الحوافز للاستثمارات في الجزائر و ذلك وفق ثلاثة أنظمة هي:
- نظام عام.
 - نظام المناطق الخاصة.
 - نظام المناطق الحرة.
 - المرسوم التنفيذي رقم 94 - 188: المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق ل 06 جويلية 1994 و المتضمن القانون الأساسي لإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
 - المرسوم التنفيذي رقم 94 - 211: المؤرخ في 09 صفر 1415 الموافق ل 18 جويلية 1994 و الذي تم من خلاله انشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و الذي يهدف الى ترقية و تطوير المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة و توسيعها و ترقية التعامل الثانوي و التكامل و تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة الى التعاون الدولي في هذا المجال و ترقية العقار الصناعي⁴⁵.

- صدور الأمر 95-22: المؤرخ في 29 ربيع الأول 1416 الموافق ل 26 أوت 1995 و المتعلق بخصوصية بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية و الذي يفتح أعمال أمام هذه المؤسسات على القطاع الخاص..المرسوم التنفيذي رقم 96-296: المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 و الموافق ل 08 سبتمبر 1996 و المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب التي تعمل على تقديم الدعم و الاستشارة لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

قانون الشراكة في 1998: و الذي جاء في مضمونه اتفاقيات التعاون و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

فخلال هذه الفترة شهدت الجزائر تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد اداري الى اقتصاد انفتاح و ذلك بالتزامها تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى، و ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي (من 01 أبريل 1994 الى 31 ماي 1995)، و تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى (من 31 مارس 1995 الى 01 أبريل 1998)، كما عقدت العديد من الاتفاقيات مع البنك الدولي و التي أتاحت لها تخفيف أزمة المديونية الخارجية للجزائر بعد اتفاقية اعادة جدولة جزء من الديون الخارجية، و هذا أدى الى تطبيق منظومة من السياسات النقدية و المالية و التجارية و الاقتصادية، و التي أدت الى خصوصية المؤسسات العامة و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الأنشطة و المجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح و هذا ما جعل الدولة تعمل على تفعيل الجوانب الايجابية التي تساعد على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة⁴⁶.

⁴⁵ الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 9 صفر 1415 الموافق ل 18 جويلية 1994 و المتعلق بتحديد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 47، ص 15.

⁴⁶ صالح صالح ، مرجع سابق، ص 28.

و يمكن القول أن هذه الفترة عرفت اقبالا واسعا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع انشائها، الا أن بعض الممارسات أدت الى ظهور نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني و يتمثل ذلك فيما يلي :⁴⁷

- فتح الاستثمار بحرية دون فرض شروط أو قيود أدى الى الاستثمار في الأنشطة الأكثر ربحية على المدى القصير فقط، أي التوجه الى الأنشطة التجارية (الاستيراد فقط) دون التركيز على الأنشطة الأساسية كالزراعة
- تقليص دور الدولة كان بالطريقة الخاطئة لأن مثل هذه المؤسسات تحتاج الى الرعاية الخاصة فهي تتميز بالهشاشة و الضعف و قابليتها للانهيار أمام المتغيرات الخارجية، لذا فان سياسة الجزائر نحو فتح الأسواق الخارجية بالطريقة التي كانت عليها أدت الى تقليص فرص الاستمرار بالنسبة للمؤسسات الوطنية الأمر الذي أدى الى سقوط العديد منها.

ثالثا: المرحلة الثالثة 2001 – 2014 :

شهدت هذه المرحلة تطورات كبيرة على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك للاهتمام المتزايد من طرف السلطات العمومية و الامتيازات و التحفيزات التي منحت لهذا القطاع، و في اطار تجسيد برامج الاستثمارات العامة التي شرعت الدولة في تنفيذها سنة 2001، و التي تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بتنمية جميع القطاعات الانتاجية و خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك عبر ثلاثة برامج استثمارية.

⁴⁷ عبد الله خبابة، مرجع سابق ، ص 21.

أ- برامج الاستثمارات العامة:⁴⁸

تعتبر هذه البرامج الاستثمارية عن السياسة المالية أو الميزانية التوسعية و التي تتمثل في صياغة تنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن سياسة تحفيز حركية الاستثمار و النمو من جديد، و تم الاعتماد على هذه البرامج من قبل الحكومة الجزائرية تداركا منها للتأخر التنموي الكبير نتيجة تعرضها للعديد من الأزمات التي تسببت في حصول الركود في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

ب- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 :

و خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بقيمة 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، و تمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في هذه الفترة، حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11,2 مليار دولار أمريكي، و يهدف هذا البرنامج الى ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الانفاق العام كآلية لدعم النمو و خلق مناصب الشغل، كما يركز على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، بالإضافة الى إيجاد الظروف المناسبة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، و تشجيع المؤسسات المنتجة الصغيرة و المتوسطة خاصة المؤسسات المحلية منها، و تم تخصيص مبلغ بقيمة 4 مليار دينار من قبل البرنامج للمؤسسات الاقتصادية، مبلغ 2 مليار دينار موجه لإعادة تأهيل المناطق الصناعية، و مبلغ 2 مليار دينار المتبقية

موجهة لصندوق الترقية التنافسية الصناعية ، و الهدف من تمويل هذه البرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

⁴⁸ عثمان علام، ولقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الفئات التشريعية، شرم الشيخ، مصر، 25-28 جانفي 2015، ص-ص، 03-07.

و من أهم النتائج التي نتجت عن برامج الانعاش الاقتصادي ما يلي :

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يقدر ب 3,8% في المتوسط خلال هذه الفترة.
- زيادة في مناصب الشغل و تراجع في معدلات البطالة و التي قدرت من 29% في بداية الفترة الى 24% في نهاية الفترة.

- انجاز العديد من المشاريع القاعدية كالمسكنات و توسيع شبكة الطرقات و المستشفيات.....
- تقلص حجم المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 الى 911 مليار دج سنة 2003.

ج- برنامج دعم النمو 2004 – 2009 :

و الذي يعتبر انعكاس لسياسة اقتصادية مكاملة لمواصلة البرامج و المشاريع التي سبق اقرارها و تنفيذها في برنامج الانعاش الاقتصادي، و يهدف الى مواصلة مجهود انعاش النمو و تكتيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط و وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية و الأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو و الحد من البطالة من خلال احداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الانتاجية، و قد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " لولاية رئاسية ثانية مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني خلال الفترة 2004 – 2009، و قد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

و قدرت الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج دعم النمو ب 4,202 مليار دينار و هو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، و تم توزيعها بطريقة تعزز القدرات البشرية و تحسن من مستوى معيشة الأفراد، و خصص منها مبلغ 4 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و التي تستهدف انشاء 14 مشتلة، و انشاء مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و انجاز دور و متاحف للصناعة التقليدية.

و قد اهتمت السلطات العمومية بالمناطق الداخلية و الصحراوية التي تعاني من تخلف كبير مقارنة بالمناطق الشمالية، و ذلك بهدف تعزيز العدالة و المساواة و تقليص الفوارق بين الأفراد في مختلف المناطق، و تم اعتماد برنامجين اضافيين أساسين خلال هذه الفترة من أجل تسريع وتيرة بهذه المناطق:

" اعتماد برنامج تكميلي في جانفي 2006 لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج.

" اعتماد برنامج تكميلي في فيفري 2006 لفائدة مناطق الهضاب العليا بمبلغ 693 مليار دج.

و بالتالي فان القيمة الاجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو بلغت حوالي 9,682 مليار دينار و هو ما يقدر ب 130 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2009.

● الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دورها الاقتصادي و الاجتماعي و بالتالي يؤدي الى تحقيق التنمية في العديد من المجالات ، حيث أنها تساهم في امتصاص البطالة و ذلك عن طريق توفيرها لمناصب شغل للذين يبحثون عن مناصب للعمل، و تتمثل قدرتها الفعالة في مقاومة الاضطرابات الاقتصادية مما يسمح لها بالصمود في المنافسة و تطويرها و ازدهارها .

فلقد برزت أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بشتى أنواعها لدول العالم و ذلك من خلال التحولات العالمية في الأفكار الجديدة في بعض جوانب نظريات التنمية الاقتصادية، و تعد قضية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بين القضايا التي تشغل حيز كبير من الساحة الاقتصادية من خلال البحث عن أفضل الطرق لدعمها نظرا لمزاياها المتعددة و النقاط الايجابية للاقتصاد الوطني، و يظهر ذلك في مساهمتها الواسعة و الفعالة في التشغيل و دفع عجلة

الانتاج و كذلك تشجيعها للصناعات الكبيرة من خلال توفير المواد الأولية للمؤسسات الكبرى و بالتالي يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحقيق التنمية بمختلف الطرق و هذا اذا توفر لها المناخ المناسب.

تختلف أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية بشتى أنواعها و من دولة الى أخرى و من فترة الى أخرى و هذا على حسب مستوى التطور الذي وصلت اليه كل دولة، و كذا الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة فيها و موقف الحكومات من هذه الصناعات، اذ تختلف المكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية بين الدول المتقدمة و الدول الأقل تقدما، اذ تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد فقد بينت الاحصائيات المنشورة بالولايات المتحدة أن ما يقارب 20,5 مليون مشروع من بين 21 مليون مشروع تعتبر مؤسسات صغيرة أي نسبة 98% و التي تعمل في مختلف المجالات الاقتصادية، فهي تساعد بشكا كبير في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية و ذلك لأن هذه العمليات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو امكانيات كبيرة سواء كانت مالية أو مادية، و هذا الأمر يعتبر نقطة ايجابية تساعد على تشجيع الطلب المحلي و الوطني على مختلف السلع و المنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة، كما أنها تعمل على تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية، بحيث أثبتت هذه المؤسسات جدارتها من خلال عملها المتكامل مع المؤسسات الكبرى من أجل توفير حاجيات الأفراد و رفع مستواهم المعيشي، و لقد أكدت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسعى دائما الى تلبية السوق المحلية و هذا من أجل التقليل من الاستيراد و كذا البحث عن غزو السوق العالمية⁴⁹.

يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دور فعال و ضروري في التنمية الاقتصادية لأي دولة ، من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة و تحقيق زيادة في حجم الاستثمار، و هذا ما يؤدي الى تعظيم القيمة

⁴⁹ أحمد رحوني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2011، ص

المضافة، كل ذلك بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية في أنها تمثل نحو 80-90 % من اجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، و لها مساهمات كبيرة في الصادرات و كذا تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يمكن تحديدها كما يلي:⁵⁰

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا احياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، و من خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- اعادة ادماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الافلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء اعادة الهيكلة أو الخصخصة و هو ما يدعم امكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الانتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل اعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الانجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة انشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية و تجميع الثروة المحلية، و احدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات الحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

⁵⁰ عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الاشارة لبعض التجارب العالمية - الملتقى الدولي حول: استيراثية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص 03.

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الادارية على تحويل هذه الأفكار الى مشاريع واقعية.

❖ المطلب الثاني : الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تمويلها .

تختلف أنواع التمويل التي تحتاجها المؤسسة حسب اختلاف كل فترة، فيبدأ التمويل من مرحلة إنشائها ونموها إلى أن يصل إلى مرحلة نضجها، وكذلك حسب الظروف التي تمر بها من أزمات وسياسات للتوسع والحصول على استثمارات جديدة كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه المشاكل التمويلية .

● الفرع الأول : الاحتياجات التمويلية في دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

يمكن توضيح عدة مراحل للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :

أولاً: الاحتياج المالي في مرحلة الإنشاء :

مرحلة التأسيس تبدأ من فكرة إنشاء المؤسسة وتستمر إلى غاية نموها الأولي فتحتاج المؤسسة إلى الموارد المالية ويمكن أن نميز نوعين من الاحتياجات في هذه المرحلة وهي :

أ-الرأس المال الأولي:

في البداية تحتاج المؤسسة إلى التمويل لدراسة بيئة المشروع ومعرفة نسب النجاح وتسمى هذه الدراسة بمجذوى المشروع، غالبا ما تواجه هذه المرحلة صعوبات في الحصول على التمويل لأنه يعتبر التمويل الأكثر مخاطرة بسبب قلة ثقة الممولين في إرجاع الأموال وعدم معرفة مدى كفاءة المستثمرين ،فدور المستثمر هنا إقناع الممولين من خلال إعداد خطط،فيتوجب على المستثمر عمل على تطوير فكرته وتجريب السلعة في السوق لمعرفة مدى الإقبال عليها ثم إعداد الوثائق

القان ونية للإنشاء وتحديد مقر الإنشاء و اختيار العلامة التجارية إما بالاعتماد على التمويل الذاتي أو التمويل برأس مال المخاطر.

ب- تمويل انطلاق المشروع

تبدأ مرحلة الانطلاق في تصنيع المنتج و بيعه بعد الانتهاء من تصميمه وتطويره وتجريبه ،فتبدأ حاجة المؤسسة للتمويل لاقتناء معدات وآلات و كذلك لسد مصاريف التشغيل فتحصل على التمويل من الأموال الخاصة غالباً ما تكون عوائد المؤسسة سالبه نظرا لارتفاع التكاليف الإنتاج مما لا يمكنها من تكوين مصادر ذاتية للتمويل فتلجأ إلى المصادر الخارجية وهنا تواجه المؤسسة صعوبة في الحصول على التمويل نظرا لنتائج عوائدها السالبة وضعف شهرتها.

ثانيا - الاحتياج المالي في مرحلة النمو:

المؤسسات التي تمتلك الكفاءة والإدارة الجيدة تجتاز مرحلة الانطلاق والتي تعد من أصعب المراحل وتدخل في مرحلة النمو ،تتسم هذه المرحلة بزيادة الأرباح والعوائد نظرا لارتفاع حجم المبيعات وزياده معدلات الإنتاج مما يسمح لها بتكوين مصادر تمويل ذاتية ومع ذلك فهي تبقى بحاجة للتمويل لتوسيع إستثمارها وتطوير نموها فيسمى هذا التمويل برأس المال النمو.

ثالثا- الاحتياج المالي في مرحلة النضج:

في هذه المرحلة تصل المؤسسة الى أعلى مستويات العوائد والارباح نتيجة زيادة معدلات نمو المبيعات، فهي الآن تكتسب شهرة وحصة سوقية معتبرة وهذا يجعلها تحتاج الى التمويل قصير الاجل وكذلك التمويل طويل الأجل لمواجهة المنافسة إذا استدعى الأمر كما أنها في هذه المرحلة تمتلك رصيد كافي من التمويل الذاتي وكذلك تقل صعوبات الحصول على التمويل مقارنة بالمراحل السابقة.

رابعاً- الاحتياج المالي في مرحلة الانحدار:

تفقد المؤسسة تنافسية في السوق نتيجة انخفاض طلب على سعرها التي تعتبر قديمة مما يلزمها البحث عن إنتاج منتجات جديدة لمواجهة المنافسة فتحتاج الى تمويل لطرح منتج جديد كما تحتاج إلى البرامج المتكاملة من قبل هيئات الدعم والحكومات لإعادة تأهيلها.

● الفرع الثاني : المعوقات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد برزت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجانب الاقتصادي، من خلال مساهمتها في زياده معدلات النمو وتوفير مناصب الشغل وتقليل البطالة وكذلك زياده الناتج الاجمالي الخام ، ورغم هذا الإسهام مازلت تعاني من بعض المشاكل التي تعترض انشاءها وتطورها اهمها المعوقات التمويلية.

- صعوبة الحصول على التمويل وعدم إكتفاءها بالمصادر الذاتية وكذلك الشروط والضمانات التي تفرضها المؤسسات المالية باتت تعترض طريق هذا القطاع ومن خلال هذا الفرع سنستعرض أهم العراقيل التمويلية:
- تفرض البنوك على المؤسسات الطالبة للتمويل دراسة مفصلة عن جدوى منشأ لمنحها الائتمان ولكن بسبب إرتفاع الكبير في تكلفه هذه الاخيرة جعل من المؤسسات تقدم جدوى غير سليمة أو غير موضوعية مما يعيق تمويلها.

- عدم إمتلاك مؤسسات صغيره و المتوسطة للضمانات اللازمة للحصول على التمويل ومنه تمتنع البنوك عن تمويلها

- غالبية المؤسسات تحتاج إلى التمويل المتوسط والطويل أجل لأغراض الإنشاء و الإستثمار و هذا يتعارض مع سياسته البنوك التي تفضل تمويل قصير أجل

- إرتفاع درجات المخاطرة في تمويل المشاريع الناشئة يجعل من المؤسسات التمويلية تلجأ إلى تمويل المؤسسات الرائدة المنخفضة خطورة.

- إرتفاع سعر الفائدة والاعتماد على القروض القصيرة الأجل

- ضعف الجانب التنظيمي والتشريع وكذلك القانوني في مجال التمويل

- عدم القدرة على اعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه للبنوك للحصول على التمويل اللازم حيث يعد إعداد ذلك الملف

وفقاً للأعراف المصرفية الصحيحة من المعايير الهامة للحصول على التمويل⁵¹

- إرتفاع الحاجيات المالية التي تطلبها المؤسسات وعدم قدرة الهيئات المالية على توفير تلك المبالغ الضخمة

- تفقد المؤسسات الطالبة للتمويل سلطة تسير المطلقة وتعرض إلى تدخلات الأجنبية في إدارة شؤونها و سياساتها

- نذرة المؤسسات التمويلية التي تتعامل مع المؤسسات الناشئة خاصة في الدول النامية.

⁵¹ دواية أشرف محمد " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية " مركز الإستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة العدد الرابع أكتوبر 2006 ص 18

✚ خلاصة الفصل الاول :

من خلال تطرقنا لمجموعة من التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول، يتضح لنا الاختلاف الكبير في تحديد مفهوم واضح وموحد لها و هذا نتيجة للمعايير المتعددة في تحديد هذا التعريف، وكذلك التصنيفات المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأشكال و المعايير المتعددة و ذلك باختلاف الحجم و نوع النشاط الاقتصادي، و لكن بالرغم من اختلاف التعاريف حسب كل بلد الا أنها تمتاز بجملة من الخصائص عن غيرها فهي تعتبر الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول نظرا لسهولة تأسيسها و انخفاض رأس مالها،... إلخ. إلا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلة بالغة في الحصول على التمويل و المنتجات و الخدمات اللازمة لسير نشاطها و استمرارها في التقدم.

و نظرا للدور الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور الاقتصادي و الاجتماعي للعديد من الدول جعل منها محط أنظار الكثير من الباحثين و المفكرين، باعتبار هذا القطاع من أهم أعمدة اقتصاد الدول المتقدمة و النامية ، و دعمه يجب أن يكون توجهها أساسيا لحكومات هذه الدول و الاعتراف بأهمية هذه الشريحة من القطاعات المؤسسية و مردود نشاطها على الاقتصاد .

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة الفصل الثاني

من المهم جدا لأي باحث أن يطلع على البحوث التي سبقت بحثه ، و ذلك من أجل اجتناب التكرار و الوقوع في أخطاء الآخرين ، و كذلك يسمح لنا الاطلاع على الدراسات السابقة من فهم موضوع بحثنا و اختيار الطرق و المناهج الملائمة لدراستنا، بالإضافة الى أن الدراسات السابقة تحتوي على المراجع الهامة التي اعتمدت عليها و بالتالي تفيد الباحث على الحصول على المراجع التي يحتاجها في دراسته.

1 - الدراسة :

إيهاب طلعت الشايب(2010)" أثر تمويل المشروعات المتناهية الصغر على المستوى المعيشي للفئة المستهدفة" مصر، عالجت هذه الدراسة مشكلة الفقر وكيفية الحد منه، وأظهرت دراسة أنه يمكن تخفيف نسب الفقر برفع النمو الإقتصادي للبلد وذلك برفع دخل الأفراد عن طريق المشروعات الصغيرة التي توفر فرص العمل للفئة المستهدفة

✓ هدفت هذه الدراسة: إلى إظهار أثر تمويل المشروعات الصغيرة على المستوى المعيشي أي وجود أثر إيجابي لمعيشة الفئة المستهدفة من جراء تمويل المشروعات، لأن الهدف الرئيسي للمشروعات الصغيرة هو هدف إجتماعي تنموي يخفف من البطالة ويخلق مناصب الشغل ويقضي على الفقر

✓ إعتمدت هذه الدراسة: على المنهج الوصفي للحصول على المعلومات من مصادرها(المراجع، المؤتمرات الدراسات السابقة) والمنهج التحليلي لتحليل البيانات و إعتمدت على الدراسة الإستطلاعية لتحديد المتغيرات المراد قياسها والمتعلقة بالموضوع.

✓ توصلت هذه الدراسة: إلى أن مساعدة تمويل المشروعات المتناهية الصغر يزيد من دخل الفئات الفقيرة في المجتمع ويرفع ويحسن المستوى المعيشي العام من الصحة والتعليم ومن دونه تتعرض المشروعات إما للتوقف أو الفشل كما أن التمويل يساعد في زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمال التوسع وكبر حجم المشروع في المستقبل

2-الدراسة :

العايب ياسين(2010-2011) " إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية" عالجت هذه الدراسة العوامل المحددة للتمويل من مختلف المصادر وإشكالية عدم قدره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دخول عالم التمويل إذ ترجع إشكالية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى عدة عوامل أهمها: خصوصيتها المالية إتجاه عدم تماثل المعلومات بينها وبين مؤسسات التمويل، وضيق مصادر التمويل، وضعف تحكمها في التكنولوجيا التي تساعد على جذب المؤسسات التمويل مختصه.

✓ هدفت هذه الدراسة: إلى تسليط الضوء على مختلف التدابير والاصلاحات المنتهجه من طرف الدولة لمعالجة الإختلال المالي للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفه خاصة وكذلك الوقوف على تحقيقه إشكالية التمويل في الجزائر ،وبحث مختلف المشاكل والأسباب التي ترجع إلى المحيط الخارجي وإلى مميزات مؤسسات صغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تؤثر مباشرة على سلوكها المالي وتهدف أيضا إلى الوقوف على عناصر القوة وتعزيزها وإقتراح الحلول المناسبة.

✓ **إعتمدت هذه الدراسة:** على عدة مناهج أهمها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي وإعتمدت على هذه المناهج لتتماشى مع طبيعة الموضوع المتعلقة بتحليل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما إعتمدت بعض الأدوات الإحصائية لتحليل المحددات التمويلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

✓ **خلصت هذه الدراسة:** أن للدولة دور كبير في تحسين الوضعية المالية ورفع النجاعة الإقتصادية وتخفيف النفقات المستقبلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن السياسة العامة للدولة في مجال التمويل لم تتغير إلا من حيث كيفية تقديم الدعم المالي، كما أنها لم تعزز دور المؤسسات التمويلية و أدت إلى تعقيد وضعية البنوك العمومية في مجال منح الائتمان، فنشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان نتيجة الإنفتاح والتحرر الإقتصادي إلا أن ذلك الإنفتاح لم يصاحبه تطورا ملحوظا من حيث دور مؤسسات تمويل المختصة ببنوك القرض المصغر، شركات رأس المال المخاطر، والأسواق المالية وكذلك صيغ التمويل الاسلاميه، وإشكالية التمويل لا يمكن إرجاعها إلى ضعف الخصائص المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحسب بل يرجع بنسبة كبيرة إلى سياسة التمويل في الجزائر إذ نجد أن أهم مصدر للتمويل الخارجي هي البنوك العمومية وهيئات دعم الاستثمارات، كما توصلت الدراسة إلى أن التمويل برأس المال المخاطر من أسس الآليات في تمويل مشاريع الصغيرة والمتوسطة لأن المساهم أو الممول يشارك في إدارته المباشرة للمؤسسة ويتمكن من الحصول على نفس القدر من المعلومات، إلا أن إيجابية في معالجة إشكالية التمويل لم تتحقق في الجزائر وذلك راجع لسببين الأول يتمثل في عدم وجود سوق مالي للقيم الصغيرة خاصة بعد فشل الدور الذي كان منتظر من بورصة القيم المنقولة أما السبب الثاني فيتمثل في ضعف الإعتماد على التكنولوجيا المتطورة والإبتكار من طرف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3 - الدراسة :

ياسمين سعدون صليبي(2012)"المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق" العراق

عاجلت هذه الدراسة دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والصعوبات والمشاكل التي تواجه هذا النوع من المشروعات وذلك بإجراء إحصائيات هدفها إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساهمتها في توفير مناصب الشغل وزيادة القيمة المضافة وعاجلت أيضا المشاكل التمويلية لهذه المؤسسات

✓ هدفت هذه الدراسة: إلى إجراء تقييم لواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأسباب تدهورها وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجهها وكذلك آليات معالجتها وإقتراح إستراتيجيات لتنمية وتطوير هذه المؤسسات .

✓ إعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لأنه يتلاءم مع موضوع البحث من خلال جمع معطيات وتحليلها وربطها بأسباب للوصول إلى نتائج من خلال الإعتماد على المصادر الرسمية التي تهتم بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

✓ خلصت هذه الدراسة بتقديم إحصائيات أهمها: المشروعات الصغيرة تشكل نسبة 95% من إجمالي المشاريع بينما تمثل المشروعات المتوسطة نسبة 0.5 %، ونسبة العمالة في المشروعات الصغيرة تشكل حوالي 16% أما المشروعات المتوسطة 0.4% ، كما تراجعت نسبة التوظيف في هذه المؤسسات عام 2003 وذلك راجع إلى إنخفاض عدد المؤسسات في تلك الفترة بسبب عدم إستقرار الوضع الأمني الذي أدى إلى عدم توفر مستلزمات الإنتاج وزيادة الإستيراد أدى إلى القضاء على السلع المحلية وغلق المصانع، كما تساهم المشروعات الصغيرة بنسبه 34% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع، وعدم قدرة المؤسسات على النمو والتوسع بسبب مشاكل التمويلية و عدم إهتمام الدولة بتنمية هذه المؤسسات أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بين فئة الشباب(15-24).

أما الآن تحاول الحكومة العراقية تنامي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار قوانين لدعم هذه المؤسسات وتبقى فرص العمل التي توفرها وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ليست في المستوى المطلوب.

4 - الدراسة :

لمحود سلامه(2012- 2013) " دور البنوك الإسلامية في تمويل منشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم" الأردن عاجلت هذه الدراسة: دور وفاعليه البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وصيغ التمويل المتبعة بالإضافة إلى المعايقات التي تواجه البنوك الإسلامية في التمويل.

✓ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقييمها على أساس كفاءتها وملائمتها للواقع ووضع حلول التي تمكن المشروعات من الاستفادة من تمويل البنوك الإسلامية ، ودراسة دور البنوك في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على المعايقات التي تواجه البنوك الإسلامية سواء من وجهة نظر البنوك أو المنشآت بذاتها.

✓ اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك يتناسب مع عملية جمع المعلومات المتعلقة بالبحث وتحليلها.

✓ خلصت هذه الدراسة : إلى وجود معامل إرتباط يقدر 83.1% بين دور البنوك الإسلامية وتمويل المنشآت 83.4% بين فاعلية صيغ التمويل الإسلامي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومعامل إرتباط 80.8% بين معيقات تمويل البنوك والمنشآت الإقتصادية، وهذا يفسر وجود دور كبير للبنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفاعليه صيغ التمويل الإسلامي على هذه المنشآت، ووجود معيقات كبيرة تواجه البنوك الإسلامية.

5 - الدراسة :

فاديه بن بلقاسم(2013-2014) " تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" عاجت هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التطور الإقتصادي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي وكذلك عرضت مصادر التمويل التقليدية والحديثة وبعض عوامل ومعايير إختيار المصدر المناسب.

✓ هدفت هذه الدراسة: إلى التعريف بمختلف مصادر التمويل الحديثة والتقليدية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك إلى تقنيات التمويل المستخدمة في الجزائر.

✓ إعتمدت هذه الدراسة: على المنهج الوصفي لجمع وتلخيص البيانات المرتبطة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك على المنهج التحليلي لتحليل إحدائيات الموضوع المتعلقة بالتمويل بإعتباره المنهج الأمثل لتحليل المعطيات والإحصائيات.

✓ خلصت هذه الدراسة: إلى أن إختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع الى إختلاف المعايير المعتمدة وكذلك إلى أن مشكل التمويل يبقى أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات رغم الإحتياج المالي القليل لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة كما ذكرت بعض أنواع التمويل الحديثة (العقد التاجيري، عقد الفاتوره؛ تقنيه رأس المال المخاطر) وعلى المؤسسة إختيار المصدر المناسب لها كما تطرقت إلى التمويل الإسلامي وإعتبرته من التمويلات المخاطره، وفي الأخير توصلت إلى أن هيئات الدعم المالي في الجزائر تبقى غير كافية لتمويل مؤسساتها.

6 - الدراسة :

سمّاح أسماء (2014-2015)، " دور الهيئات الداعمة لإنشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها " ، عالجت هذه الدراسة اشكالية انشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة الى دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل هذا النوع من المؤسسات، و هذا باعتبار أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية و لابد من الاحاطة بجميع المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات ، و التي من أهمها مشكلة التمويل المتاحة أمامها، حيث من الضروري الاهتمام بتقنيات التمويل الحديثة و التي من بينها قرض الايجار و رأس مال المخاطر، عقد تحويل الفاتورة و السوق المالية، و كذلك الوقوف على مدى فعالية الهيئات و الاليات التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل دعم انشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

✓ هدفت هذه الدراسة الى: محاولة التعرف بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال عملية الانشاء و التمويل، و الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية ، و كذلك ابراز أهمية الدور الكبير الذي تواجهه هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول و مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

✓ اعتمدت هذه الدراسة على: أساليب و أدوات مختلفة في المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات و ذلك من خلال تتبع مختلف الخطوات الضرورية للمؤسسة لرصد التطورات واستخدام المنهج التطبيقي لتحليل المعطيات الرقمية لأداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باسقاط الجانب النظري من الدراسة على الواقع العملي.

✓ خلصت هذه الدراسة الى: كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بسهولة تسييرها و سرعة تأقلمها مع المتغيرات الاقتصادية من خلال مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما أنها تتعرض للمشاكل و العقبات الكثيرة على الرغم من الايجابيات التي تتمتع بها، و يعتبر مشكل تمويل المؤسسات في الدول النامية من أهم الصعوبات التي تواجهها و هذا راجع لعدم تطور النظام المالي، و وجوب تهيئة المحيط الخارجي و الاعتناء أكثر بكل

العوامل المساعدة على ترقية الصيغ التمويلية مع ضرورة منح الامتيازات و التحفيزات الجبائية و الجمركية، كما يجب نقل تجارب بعض الدول المتقدمة في ما يتعلق بإنشاء الأسواق المالية للقيم الصغيرة و ذلك لما تتميز به من قدرة عالية على توسيع نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

7- الدراسة :

صالح سامي (2014-2015) ، " التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري " ، عالجت هذه الدراسة مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اذ تعتبر صيغ التمويل التي تعرضها البنوك الوطنية مساهمة ضعيفة نوعا ما في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اذ تستخدم الجزائر الصيغ الحديثة للتمويل مثل صيغ التمويل الاسلامية و هذه الأخيرة تعتبر من احدى الصيغ الحديثة للتمويل، فمن أجل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها يجب أن يكون في اطار عام من خلال تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني و اعادة هيكلته ، بحيث يكون للمؤسسات الاقتصادية عموما دور فعال في تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بتطوير صيغ التمويل الملائمة الخاصة بهذه المؤسسات.

✓ هدفت هذه الدراسة الى: التعرف على واقع مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها و أهميتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و كذلك تقديم أهم صيغ التمويل المواجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العراقيل التي تحول دون تطبيقها في الاقتصاد الوطني، و اقتراح مجموعة من الحلول لمشاكل التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.

✓ اعتمدت هذه الدراسة على: المنهج الوصفي و الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع و المنهج التحليلي لدراسة حالة في الجانب التطبيقي باختيار القرض الشعبي الجزائري للقيام بالدراسة الميدانية.

✓ خلصت هذه الدراسة الى: أن بعد اصدار قانون النقد و القرض الذي يشجع الاستثمار الخاص أدى الى ارتفاع مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تتركز نشاطاتها في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة و التي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة و كثافة عمل مرتفعة، و يعتبر قطاع البناء و الأشغال العمومية، التجارة، النقل و الاتصال أهم القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات و غالبا ما تكون مرتكزة في المناطق الشمالية خاصة الساحلية منها، و تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني مجموعة من العراقيل تحول دون تنمية و ترقية هذا القطاع و تحقيقه للأهداف المسطرة و ذلك لاستخدام البنك لأساليب تحويل تقليدية و افتقارها لآليات التمويل المستحدثة في الدول المتقدمة و كذلك نقص المعلومات الاقتصادية حول هذا القطاع و أهم المجالات الخصبة التي يمكن الاستثمار فيها.

8 - الدراسة :

قمر المليبي(2015) " المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا" عاجلت هذه الدراسة أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها هذه المشروعات في سوريا ودور البنوك والمؤسسات المالية في التمويل، والصعوبات التي يواجهها قطاع المؤسسات في سوريا

هذه الدراسة إلى التعريف بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها بخصوص التمويل، والتعرف على مختلف مصادر التمويل وطرح البدائل التمويلية الممكنة.

✓ اعتمدت هذه الدراسة: على منهج البحث الوصفي للحصول على المعلومات والمنهج الميداني التحليلي لتحليل البيانات.

✓ توصلت هذه الدراسة: أن أهم المعوقات التمويلية التي تواجه مؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمثلة في إرتفاع تكاليف إدارة القرض وضعف القدرة الائتمانية، وغياب ثقافة الإقتراض لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووجود

ضمانات، وإرتفاع سعر الفائدة وتعقيدات في شروط سداد القروض الممنوحة، وإرتفاع نسب المخاطرة في التمويل بالإضافة إلى الإفتقار للمعلومات المتاحة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإعتماد على التمويل القصير الأجل على حساب التمويل الطويل الأجل.

8 - دراسة :

بلشير توفيق و دحو حنان (2015-2016)، "اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، عالجت هذه الدراسة الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الأهداف التنموية للعديد من البلدان باختلاف درجة نموها الاقتصادي، و لذلك اولت لها اهتمام متزايد بتقديم الدعم و المساعدة للنهوض بهذا القطاع و تحقيق الاقلاع الاقتصادي، الا أنه يعاني من عقبات حادة في اطار التمويل التي تواجه فيه هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكل كبيرة ، و من هذا المنطلق كان لابد من البحث عن مصادر التمويل و دراستها من أجل التعرف على أحسنها لتحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الخروج من مشاكلها.

✓ **هدفت هذه الدراسة الى:** معرفة مدى الأهمية الاستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية و الامام بعدد كبير من المعلومات الاقتصادية و اجراء البحث الميداني و ذلك لتقييم مساهمة جميع مصادر التمويل المختلفة لهذه المؤسسات و التعرف على طبيعة مشاكل التمويل في هذا القطاع و محاولة العمل على حلها.

✓ **اعتمدت هذه الدراسة على:** في الجانب النظري على الأسلوب الوصفي في جمع المعلومات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مختلف الأجزاء المحيطة بها من العراقيل الى الأدوار التي تقوم بها و أيضا كيفية ضمان تمويلها، و في الجانب التطبيقي اعتمدت على منهج دراسة الحالة و أسلوب التحليل للتعرف على علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمؤسسات التمويل و كيفية جلب تمويلها.

✓ خلصت هذه الدراسة الى : أن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت لها نتائجها على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة كانت أهم مصادر تمويلها القروض المصرفية مع عدم الغاء دور الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم تنمية هذه المؤسسات لما لها من دور في تسهيل تعامل تلك المؤسسات مع البنوك التجارية.

9 - الدراسة :

زيتوني صابرين (2016-2017) ، "الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، عالجت هذه الدراسة مدى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية و المكانة الاستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الاقليمية و الدولية ، فقد استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي و الرقي بأدائها، مما فرض على المؤسسات الجزائرية العمل في بيئة أعمال ذات متغيرات اضافية و جديدة، فكان نتيجة هذا الانفتاح مواجهة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية منافسة شرسة من خلال دخول مؤسسات دولية و هذا يندرج ضمن عقود الشراكة خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي و الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة.

✓ هدفت هذه الدراسة الى: التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ابراز دورها في التنمية الاقتصادية و الاحاطة بالمعوقات و المشاكل التي تتعرض لها ، و محاولة فهم عملية التأهيل و معرفة مقومات و عوائق عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و كذلك تحديد امكانيات الجزائر للدخول في اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الأجنبية خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية و توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي، و ذلك قصد الاستفادة من الخبرات و المؤهلات و التكنولوجيا التي تملكها المؤسسات الأجنبية اضافة الى رؤوس الأموال و مصادر التمويل المختلفة.

✓ اعتمدت هذه الدراسة على: المنهج الوصفي بحيث استعمل هذا المنهج في الجانب النظري من الدراسة ، اذ تطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و لمختلف المفاهيم المتعلقة هي الأخرى بالشراكة

الأجنبية و مختلف المفاهيم الخاصة بالتنافسية و التأهيل ، و المنهج التحليلي في تحليل نتائج برامج التأهيل المطبقة في الجزائر اعتمادا على الوثائق المقدمة من قبل الهيئات المعنية .

✓ **خلصت هذه الدراسة الى:** أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل حيز مهم و كبير في النشاط الاقتصادي لمختلف دول العالم و هي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبرى ، فمن خلال الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر فقد زاد تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها، فقد ساهمت بشكل كبير في خلق مناصب شغل، حيث تعتبر بديل ساعد في القضاء على مشكل البطالة، و توصلت هذه الدراسة الى اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قاطرة لتسريع وتيرة عملية التنمية الصناعية و الصيغة المثلى لتعظيم الانتاج الصناعي، اذ تعتبر الشراكة الأجنبية من أهم استراتيجيات الاستثمار و التي تساهم في تطوير و تأهيل المؤسسات في جميع أنشطتها ، اذ تمكن الشراكة الأجنبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من السيطرة على الأسواق و اقتسام المخاطر المرتبطة بالنشاط و توسيع نقاط العمل كما تساهم في جلب التكنولوجيا الى الؤل المضيفة.

10 - دراسة :

هالم سليمة (2016-2017) " **هينات الدعم و التمويل و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** "، عالجت هذه الدراسة الدور الأساسي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و لهذا تسعى الحكومات الى ترقية هذا القطاع من خلال توفير التمويل اللازم الذي من خلاله تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مواجهة مشاكلها و العمل على استمرارية نشاطها، و لكن بالرغم من هذا الدعم الا انها تواجه مشاكل كبيرة في توفير احتياجاتها المالية.

✓ **هدفت هذه الدراسة الى:** التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و احتياجاتها، و لقاء الضوء على الهيئات و البرامج التي قامت بها الدولة للتقليل من المشاكل، و كذلك تقييم حصيلة الدعم و التمويل التي تقدمها هيئات

الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و معرفة الأسباب التي تعوق أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة من برامج الدعم و التمويل لهذه المؤسسات.

✓ اعتمدت هذه الدراسة على : المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذلك اعتمدت على المنهج التاريخي من خلال استظهار مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بالإضافة الى المنهج التطبيقي في دراسة الحالة و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال استخدام بعض الأدوات الاحصائية.

✓ خلصت هذه الدراسة الى : وجود عدة مجالات للدعم يتم انشاؤها في سبيل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالهدف من انشاء مجموعة من البرامج و الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترفيتها و تطويرها هم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهمت الى حد ما في خفض نسبة البطالة ، كما تعتمد وكالات الدعم و التمويل على مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة و ذلك في اطار سياسة عملها، و توفر البرامج التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدعم و التمويل اللازم للمستثمرين، مما يجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على حل المشاكل التي تواجهها في الجانب التمويلي.

11 - دراسة :

بوروبة كاتية (2017-2018)، " اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطوير الاليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة"، عالجت هذه الدراسة واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالأساليب التقليدية و الأساليب الحديثة نظرا لحاجة هذه المؤسسات لاليات تمويلية مستدامة تسمح بديمومتها و رفع قدرتها التنافسية.

- ✓ هدفت هذه الدراسة الى: التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتمادا على مختلف التعاريف المعطاة لها ، ابراز دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تأثير المتغيرات الاقتصادية عليها، و تحديد سبل تطوير الاليات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مدى فعاليتها في الحد من الفجوة التمويلية لهذه المؤسسات.
- ✓ اعتمدت هذه الدراسة على: المنهج الوصفي الذي يسمح ابراز اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دور البدائل المستحدثة في دعم المنظومة التمويلية لها ، كما تمت الاستفادة من الأسلوب الاحصائي في تحليل واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالأساليب التمويلية التقليدية و المستحدثة .
- ✓ خلصت هذه الدراسة الى: تركيز معظم التعاريف على المعايير الكمية لسهولة حصرها احصائيا،اذ تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع دول العالم لأنها أصبحت هدفا استراتيجيا لتنشيط الاقتصاد.و كذلك اصبح من الضروري مسايرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتغيرات الاقتصادية العالمية كالعولمة، التدويل و الثورة التكنولوجية و العلمية من أجل ضمان بقائها و استمراريتها، اذ تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدة أنواع من التمويلات تختلف باختلاف الاحتياجات التمويلية لها، و بطبيعة المرحلة المتواجدة فيها.

12 - دراسة :

حنيفي أمينة (2018-2019)، " اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين النظرية و التطبيق"، عالجت هذه الدراسة التغيرات الاقتصادية التي تمر بها البلدان النامية و تحركها نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تنتقل من سياسة دعم الشركات الكبيرة الى سياسة دعم الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم، و تسعى الجزائر كغيرها من البلدان الى تحسين هذا القطاع الحساس بسبب تأثيره على دخل البلاد و قيمته المضافة و على امتصاص البطالة بالنظر الى الموارد المالية و المادية المحدودة لهذه المؤسسات، اذ وضعت الجزائر برامج و خطط لحل مشكلة التمويل ، لكن على الرغم من الجهود المكثفة لا تزال تشكل عقبة أمام تنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

- ✓ هدفت هذه الدراسة الى: التعرف على أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة الجزائرية بهذا القطاع خاصة من الجانب التمويلي، وكذلك محاولة التوصل الى الاجراءات التي يمكن من خلالها تطبيق نظريات التمويل على أرضية الواقع.
- ✓ اعتمدت هذه الدراسة على: المنهج الوصفي التحليلي الذي يستخدم لمحاولة فهم نظريات تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك المنهج الاستقرائي لتحليل المعطيات الرقمية و اختبار صحة الفرضيات الموضوعة.
- ✓ خلصت هذه الدراسة الى: اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال مساهمتها في تطوير العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية، و يعود الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر، كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعاني من العديد من المشاكل و العراقيل رغم الاهتمام الكبير و الدعم من قبل الدولة.

13 - الدراسة :

بن يحيى مريم، عراي سهيلا (2019-2020) " دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية" عالجت هذه الدراسة دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية وإعتبرته أهم قنوات توزيع الأموال كونه يقوم بوظيفة تحويل المدخلات إلى استثمار من خلال تلقي الودائع، ومنح القروض وفق إجراءات محددة.

- ✓ هدفت هذه الدراسة: إلى التعريف بالمفاهيم العامة حول البنوك وكذلك حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ إعتمدت هذه الدراسة: على منهجين لتحليلي لجمع المعلومات المتعلقة بتمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد واقع ومكانة هذه المؤسسات في الإقتصاد، ومنهج دراسة الحالة لربط الجانب النظري بالواقع العلمي.

✓ خلصت هذه الدراسة: بإعطاء تعريف حول التمويل وأهميته الكبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحتياج المؤسسات له من مختلف المصادر، ويمثل تمويل بنكي أهم هذه المصادر كما يفرض تمويل البنكي ضمانات وبالمقابل فهو معرض إلى مخاطر عدم التسديد.

14 - الدراسة :

نور الدين محمديوه، هارون الشين(2019-2020) " التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية" عالجت هذه الدراسة دور التمويل الذاتي في إتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الإقتصادية وتطرق إلى مختلف الجوانب التي تربط بين التمويل الذاتي واتخاذ القرار.

✓ هدفت هذه الدراسة: إلى التعريف بأحد أهم مصادر التمويل والمتمثلة في التمويل الذاتي كما ذكرت مزاياه وعيوبه وعلاقته بالقرارات الإستثمارية.

✓ اعتمدت هذه الدراسة: على منهجين الأساسيين الوصفي والتحليلي القائمين على جمع المعلومات المرتبطة بالتمويل الذاتي وتحليلها.

✓ خلصت هذه الدراسة: أن التمويل يلعب دور السيادة في إتخاذ القرار الإستثماري داخل المؤسسة كما توصلت إلى أن كل مؤسسة تسعى لتمويل نفسها ذاتيا كون هذا النوع من التمويل لا يشكل خطر مالي عليها كما لخصت مكونات التمويل الذاتي والمتمثلة في الأرباح المحتجزة، الإهلاكات، المؤونات، وفي الأخير توصلت إلى أن القرار الإستثماري هو ذلك القرار الذي يتم إتخاذه عن طريق المفاضلة بين البدائل المتاحة عبر خطوات متماثلة وتحت تأثير عند عوامل.

15 - الدراسة :

يحي عبد القادر (2021/2020)، "التشغيل في الجزائر ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول"، عالجت هذه الدراسة: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها الفعلية في الاقتصاد ودعم سياسات التشغيل والتقليل من البطالة خلال الفترة من 2001 إلى 2018، وذلك بالاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، وذلك نظرا للتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، خاصة الحاجة إلى وضع نسيج مؤسسي خلاق للثروة ولمناصب الشغل، في ظل وتيرة النمو المرتفعة للفئة القادرة على العمل، وبقاء الاقتصاد الجزائري رهينة تقلبات أسعار البترول الخام في السوق الدولية، وبقاء سياسة التشغيل التي تعتمد على الدولة ظرفية تتماشى مع الظروف المختلفة للاقتصاد، تتبع نفس النهج عبر الإنفاق الحكومي وتوسيع دائرة التشغيل المؤقت، حيث زادت هذه السياسة من إحداث بطالة مقنعة وهيكلية، وعدم إعطاء القدر الكافي للقطاعات المنتجة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا القطاع الذي له وزن حقيقي في مختلف بقاع العالم، والأكثر تميزا وتفردا في النمو وما صاحبه من رفاه اجتماعي و أكبر مستوعب لليد العاملة ومستحدث دائم لفرص التشغيل.

✓ هدفت هذه الدراسة إلى: إظهار البعد الاقتصادي والاجتماعي في الاعتماد على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستثماره في القطاعات المنتجة، بما يمثل من مستوعب للاقتصاد غير الرسمي وزيادة الثروة وفك التبعية المفرطة لقطاع المحروقات هذا اقتصاديا، واستيعاب اليد العاملة والحماية الاجتماعية والتقليل من الانحراف اجتماعيا.

✓ اعتمدت هذه الدراسة على: المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التغطية النظرية لمختلف الجوانب المتعلقة بالبطالة وبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بعالم الشغل، أما فيما يخص الإحصاءات المتعلقة بموضوعي البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد اعتمدت على المراجع الرسمية، سواء تعلق الأمر بالمعطيات والإحصاءات الخاصة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

بالجزائر على الديوان الوطني للإحصاء إضافة إلى النشريات السنوية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، ومعطيات مختلف الوزارات، والجريدة الرسمية الجزائرية، والتقارير الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

✓ **خلصت هذه الدراسة إلى:** أن الدولة وفي مواجهة تحدي البطالة، استخدمت آليات ظرفية لمجابهتها، تبعا لظرفين وفئتين مختلفين (فئة المسرحين اقتصاديا نتيجة سياسة التعديل الهيكلي وفئة الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل) لكنهما يشتركان في أنهما ضحايا منظومة اقتصادية فاشلة، اعتمدت على توزيع الربح أوقات الرخاء، دون المساهمة الجدية في بناء نسيج اقتصادي متنوع خلاق للثروة ومناصب الشغل.

● ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة في كونها ركزت فقط على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات دعمها ومصادرهما، بينما ركزت الدراسات السابقة إما على مصدر محدد من التمويل مثل التمويل الذاتي، التمويل برأس مال المخاطر، تمويل البنوك، أو إشملت المؤسسات الاقتصادية بصفه عامه، كما إنفردت دراستنا بنتيجة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعتمد فقط على هيئات الدعم الحكومي.



الفصل الثالث :الدراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANSEG تلمسان

مقدمة الفصل الثالث:

لقد تطرقنا فيما سبق عن أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية و المشاكل التي تواجهها في ما يخص مصادر تمويلها، و ذلك فيما يخص الجانب النظري أما بالنسبة لهذا الفصل سنتطرق إلى الجانب التطبيقي و ذلك من خلال دراسة و تحليل مختلف الجوانب التي تساعدنا على إبراز دور هيئات الدعم و التمويل في إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و اهميتها في تقليل نسبة البطالة و دعمها في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة و كان ذلك من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية تلمسان.

❖ المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANSEG

سنتطرق في هذا المبحث إلى الهيئة التي تقوم بإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية تلمسان.

❖ المطلب الاول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

سنقوم من خلال هذا المطلب توضيح نشأة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و كذلك مهامها و أهدافها.

الفرع الاول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 69-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 08 سبتمبر سنة 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، و تحديد قانونها الأساسي المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق 06 سبتمبر سنة 2003، فهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات.

بعد إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية تم افتتاح وكالة تلمسان سنة 1997 ، و في إطار سياسة تقريب الإدارة من المواطن قامت وكالة تلمسان بعد ذلك بإنشاء فروع لها مع تفويض كل الصلاحيات إلى هذه الفروع و المتمثلة في :

- فرع تلمسان : تلمسان - منصورة - بني مستشار - ترني - عين غرابة - شتوان - عين فزة - عمير - الحناينة - زناتة - أولاد رياح - أولاد ميمون - بني سميل - الواد لحضر - عين تالوت - عين نحالة - صبرة و بوحلو.
 - فرع مغنية : مغنية - حمام بوغرارة - بني بوسعيد - سيدي مجاهد - باب العسة - سواني - سوق التلات - مرسى بن مهدي - مسيرة الفوافة.
 - فرع الرمشي : دائرة الرمشي - عين يوسف - بني وارسوس - الفحول - سبع شيوخ - بن سكران - سيدي عبدلي - هنين و بني خلاد.
 - فرع سبدو : سبدو - العريشة - القور - سيدي جيلالي - البويهي - بني سنوس - عزاييل و بني بحدل.
 - فرع ندرومة : ندرومة - جبالة - الغزوات - سواحلية - تيات - دار يغمراسن - فلاوسن - عين فتاح و عين كبيرة
- ❖ **المطلب الثاني: مهام و أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.**

الفرع الأول : مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

يمكن تلخيص أهم المهام التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فيما يلي:

- وضع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التنظيمي لفائدة الشباب أصحاب المشاريع.
- استقبال، توجيه، تدعيم و تقديم الاستشارة للشباب.
- مرافقة الشباب في إطار إنجاز مشاريعهم الاستثمارية .
- تكوين الشباب و دعم معارفهم في تقنيات إنجاز و تسيير المشاريع.
- منح مختلف الاعانات و الامتيازات للشباب أصحاب المشاريع.
- متابعة الاستثمارات المنجزة من قبل الشباب.

الفرع الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تسعى الوكالة إن تحقيق عدة أهداف أهمها :

- وضع الظروف المناسبة لإحداث مؤسسات مصغرة و صغيرة و متوسطة من قبل الشباب.
- خلق نشاط و ثروة.
- خلق مناصب عمل دائمة.

- ضمان استمرارية و ديمومة المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة.
- نشر الفكر الاستثماري و روح المقاولاتية لدى الشباب.

❖ المبحث الثاني:مراحل تجسيد المشروع وشروط إعانات وإمميزات الوكالة.

سنحاول في هذا المبحث التعامل بقيم حقيقية و ملموسة من خلال دراسة حصيلة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية تلمسان و كذلك دراسة حالة حقيقية لمستثمر في الوكالة.

❖ المطلب الأول:مراحل تجسيد المشروع.

- ❖ حتى يستفيد الشخص من تمويل الوكالة لابد من ان يمر بعدة خطوات تبدأ من توفر الشروط في المعني و التسجيل و تحديد نوع التمويل المحتاج إليه وتنتهي بقرار منح التمويل وفي مايلي سنستعرض مراحل تجسيد مشروع .

أولاً: مرحلة التسجيل وإعتماد المشروع.

المرحلة الأولى

التسجيل واعتماد المشروع:

التسجيل عبر الرابط

<https://promoteur.ansej.dz>

سن صاحب المشروع عند اعتماد المشروع يتراوح بين 18 و 55 سنة

1- اعتماد الملف على مستوى الفرع بعد توفر الشروط و تقديم الوثائق التالية :

- بطاقة التعريف الوطنية الرقمية
- صورة شمسية
- دبلوم او كل وثيقة تثبت المؤهلات المهنية و/او الحيازة على خبرة مهنية معترف بها بواسطة شهادة او اي وثيقة مهنية
- بطاقة اقامة
- الفواتير اشكلية للعتاد (باحساب كل الرسوم)
- الفواتير الشكلية للتأمين على الاخطار المتعددة وكل الاخطار للتجهيزات (باحساب كل الرسوم)
- كشف لاشغال تهيئة محل (باحساب كل الرسوم) ان وجدت
- دراسة للمشروع منجز من طرفمكتب دراسات من طرف مكتب خارجي ان امكن ذلك

يمكن لصاحب المشروع ايداع طلب قرض غير مكافئ للإيجار لا يتعد قيمته 5 00 00.000 دج بالنسبة للشباب حاملي المشروع اللذين يريلون انشاء مؤسساتهم المصغرة في كامل القطاعات .

يتم برمجة لقاء مع صاحب المشروع لإفادته بالإجراءات المتبعة والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة كما يتم اعلامه عن انواع التمويل المعتمدة من طرف الوكالة .

1- التمويل الثلاثي (صاحب المشروع -الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - البنك)

البطالين

الطلبة

نسبة المساهمة 5%

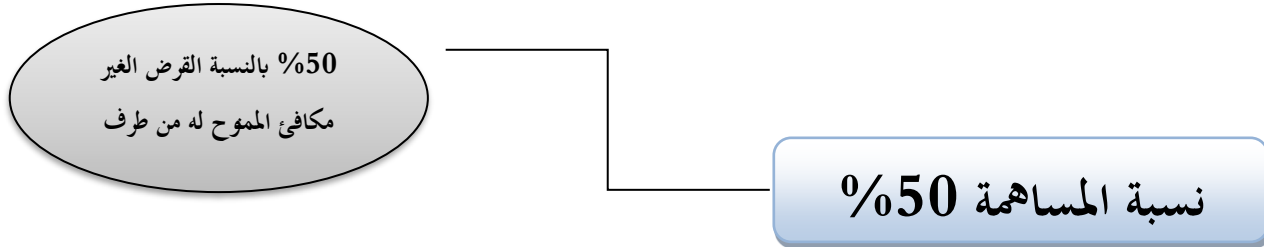
الذين يمتلكون :

سجل تجاري

بطاقة فلاح ، اعتماد
بطاقة حرفي، اصحاب
المشاريع المستفيدين
من جهاز القرض

نسبة المساهمة 15%

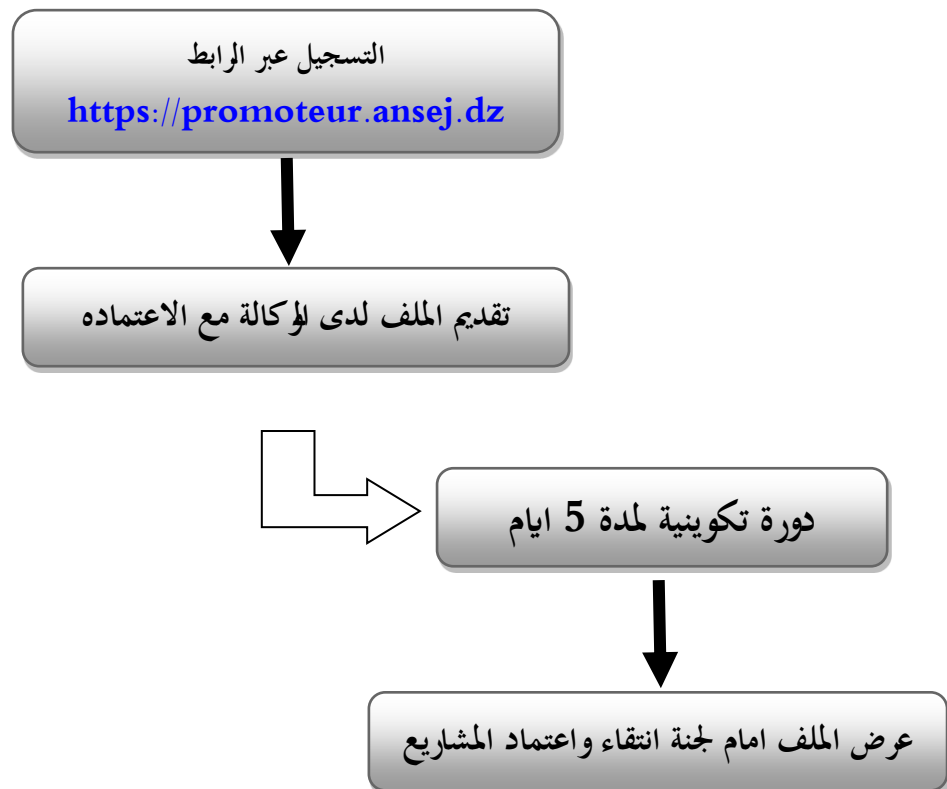
2- التمويل الثنائي : صاحب المشروع ، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية



3- التمويل الذاتي :

نسبة المساهمة لصاحب المشروع 100% من قيمة

ملاحظة : يتم برمجة صاحب المشروع لدورة تكوينية لمدة خمسة 05 ايام تعد اختبارية بالنسبة للمستثمرين الذين تابعو دورة تكوينية على مستوى دور المقاولاتية او الذين يقدمون دراسة للمشروع منجز من طرف مكتب دراسات خارجي مباشرة بعد الدورة التكوينية يتم برمجة الملف لعرضه امام لجنة الالتقاء واعتماد المشاريع .



2- اعتماد المشروع

➤ شهادة التاهيل :

- بعد اعتماد المشروع من طرف لجنة انتقاء واعتماد المشروع ، يتم تقديم شهادة تاهيل لصاحب المشروع من طرف الفرع المختص وتوجيهه لاتمام الاجراءات الخاصة بالانشاء القانوني للمؤسسة :
- (عقد ايجاري لمدة 24 شهرا قابلة للتجديد ، السجل التجاري ، شهادة التصريح بالوجود ، البطاقة الجبائية ، القانون الاساسي للمؤسسة ان وجد)
- ايداع صاحب المشروع لطلب القرض موجه لمدير البنك ، وهذا عند سحب شهادة التاهيل ، بالنسبة للتمويل الثلاثي

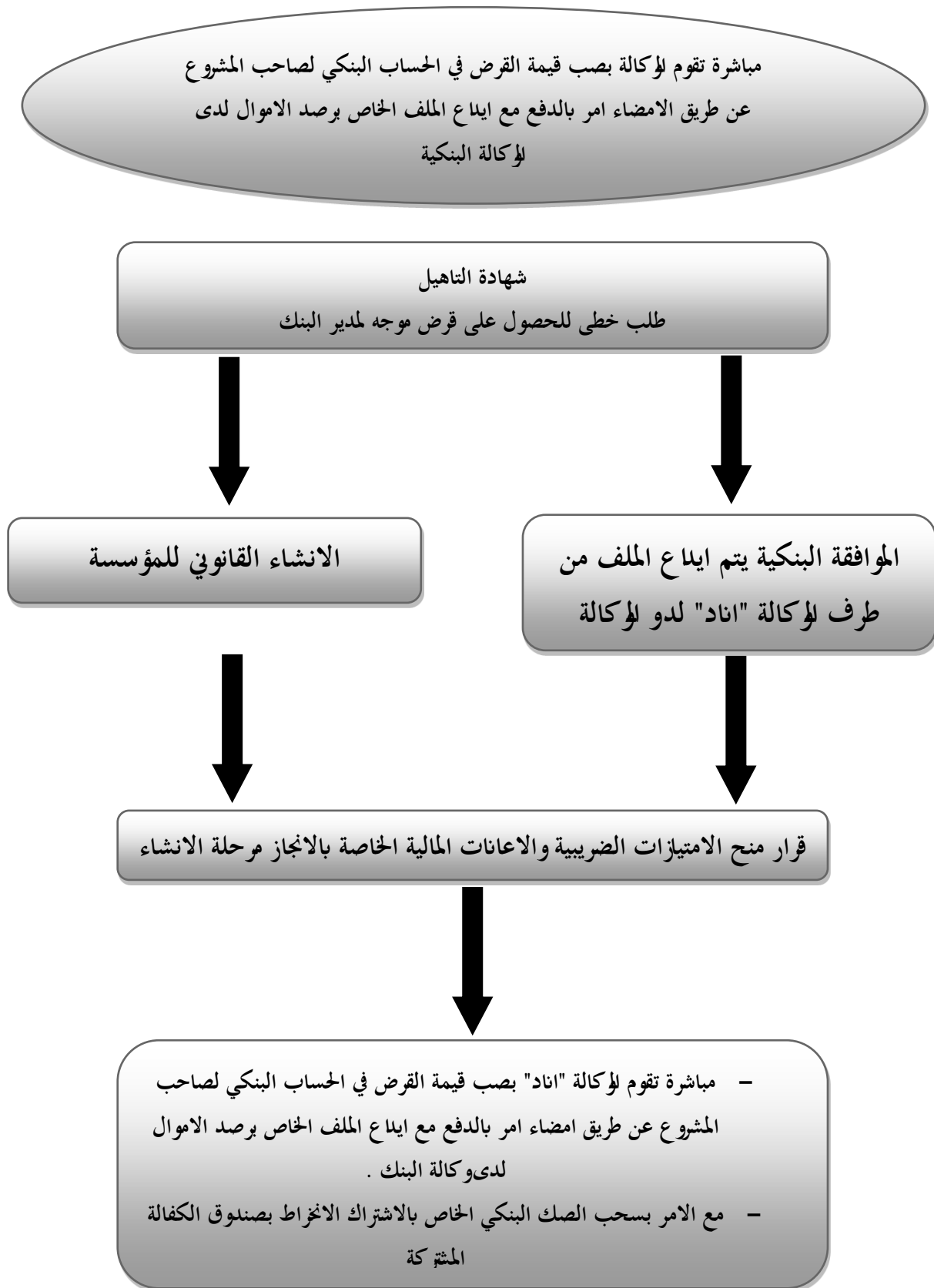
تانيا:مرحلة قرار منح الإمتيازات الضريبية والإعانات.

المرحلة الثانية :

قرار منح الامتيازات الضريبية والاعانات المالية الخاصة بالانجاز
مرحلة الانشاء

➤ بعد تقديم الوثائق التالية :

- الموافقة البنكية
 - وصل دفعه المساهمة الشخصية في المشروع
 - الرقم التعريفي البنكي للحساب الشخصي (RIB)
 - السجل التجاري او بطاقة فلاح ، بطاقة حرفي او اعتماد بالنسبة للنشاطات المتقنة
 - عقد ايجار لمدة 24 شهرا قابلة للتجديد على الاقل ، عقد الملكية ، عقد الهبة ، عقد سارية الاستعمال ، او قرار الاستفادة من محل موجه لايواء النشاط ان وجد
 - محضر معاينة المحل منجز من طرف المحضر القضائي
 - نسجة من شهادة التصريح بالوجود ، او رقم البطاقة الجبائية
 - القانون الاساسي للمؤسسة في حالة شخص معنوي
 - الفواتيلر الشكلية للاعتماد (باحساب كل الرسوم)
 - الفواتير الشكلية للتأمين على الاخطار المعتمدة وكل الاخطار للتجهيزات (باحساب كل الرسوم)
 - كسدف اشغال تهيئة المحل (باحساب كل الرسوم) ان وجدت
 - عقد الانخراط بصندوق الكفالة المشتركة (FG)
- يقوم صاحب المشروع بالامضاء على قرار منح الامتيازات الضريبية لمرحلة الانشاء واتفاقية القرض مع اوامر الدفع



المرحلة الثالثة :

- الأوامر بسحب الصك البنكي :

1- الصك البنكي بقيمة 10 بالمئة :

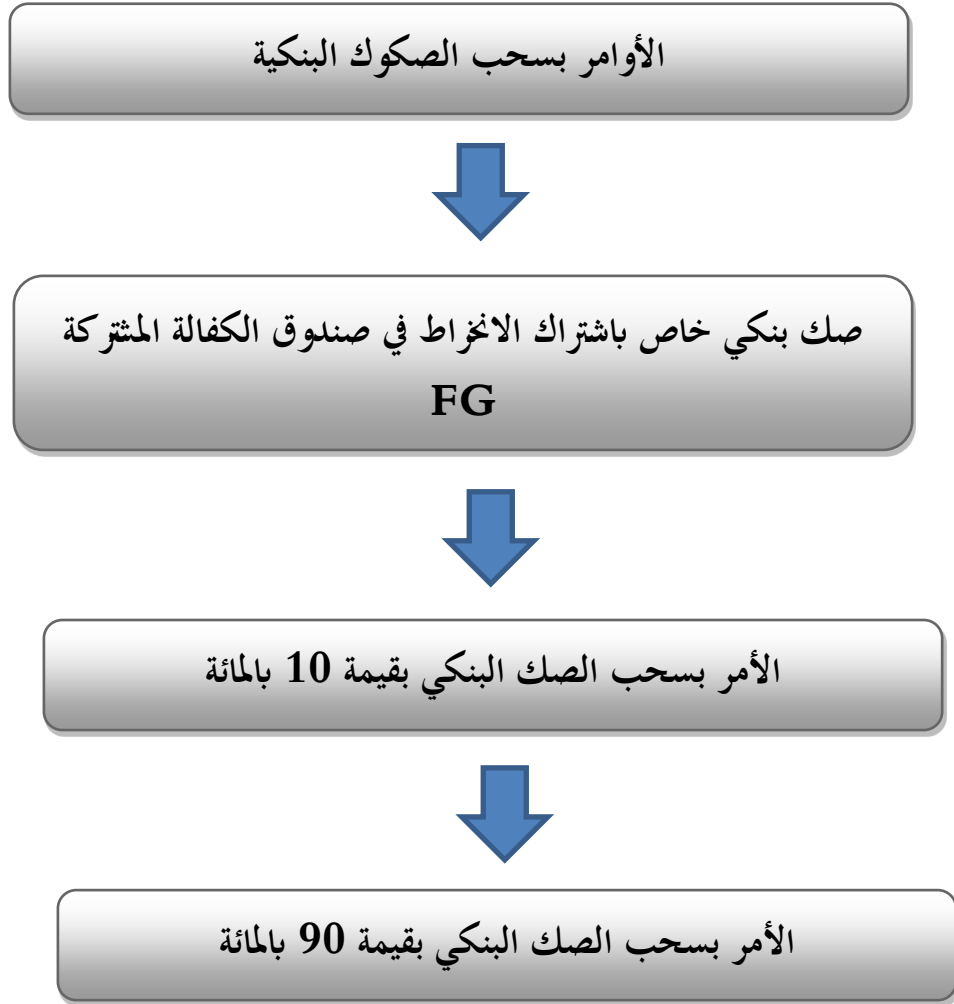
- نسخة عن الصك الخاص بدفع الاشتراكات الانخراط بصندوق الكفالة المشتركة (FG) .
- وصل الطلبية منجز من طرف صاحب المشروع
- عقد التوريد بين الموارد وصاحب المشروع (عقد يتم ارامه بين المستثمر والمورد عند الموثق)

2- الصط البنكي بقيمة 90 بالمئة

- وصل التسليم ان وجد
- محضر معاينة محرر من طرف خبير مؤهل بحضور المكلف بالمتابعة للوكالة "اناد" وصاحب المشروع لتقييم حالة وقيمة العتاد بمقر المورد قبل التشغيل
- الرهن الحيازي للعتاد درجة ثانية للوكالة في حالة التمويل الثلاثي ودرجة اولى في حالة التمويل الثنائي يعد من طرق الموثق
- محضر تركيب العتاد وتشغيله (منتج في تناول اليد) بعد محضر قضائي موثق بصورة فتوغرافية موشر عليها من طرفه بحضور المكلف بالمتابعة للوكالة "اناد" وصاحب المشروع لمعاينة انطلاق النشاط على مستوى مقر مؤسسة المصغرة.
- ملاحظة : يتم امضاء عقد الرهن الحيازي بتقديم الوثائق التالية :
- 1- قرار منح الامتيازات الضريبة

2- اتفاقية القرض

3- الفاتورة النهائية للعتاد او وصل التسليم .



بالنسبة للعتاد المتحرك:

- يسلم الأمر بسحب الصك بقيمة 10 % عند تقديم وصل الطلبية:
- يتم اعداد الأمر بسحب الصك بقيمة 90 % على أساس الرقم التسلسلي المبين على شهادة وجود العربات المسلمة ن طرف الوكلاء المعتمدين.

بالنسبة لبعض النشاطات

تربية الأبقار الحلوب و المواشي

❖ إصدار امر بسحب صك بنكي بقيمة 30 % للطلبية

و الذي يخضع الى تقديم حامل المشروع للوثائق التالية:

- نخسة من الصك الخاص بدفع اشتراكات الانخراط بصندوق الضمان.

- وصل طلبية مؤشر عليه من طرف المورد.

➤ بالنسبة لصك بنكي بقيمة صك 700 بالمائة:

يخضع تسليم الأمر باستخراج الصك بقيمة 70 % إلى
تقديم الوثائق التالية:

- شهادة الوجود مرفقة بحلقات الإذن مرقمة.
- استمارة تسجيل الأغنام و الماعز و الجمال.
- شهادة صحية.
- شهادة السلالة بالنسبة للأبقار و الخيول.
- محضر معاينة منجز من طرف المحضر القضائي مرفق بصور فوتوغرافية مؤشر عليها من طرفه.

➤ إصدار أمر بسحب الصك البنكي الخاص بقيمة 30 % لطلبية الدجاج، يخضع لاستظهار حامل المشروع للوثائق التالية:

- نسخة عن الصك الخاص بدفع اشتراكات الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة (FG).
- وصل طلبية مؤشر عليه من طرف المورد.
- إصدار أمر بسحب الصك البنكي الخاص بقيمة 70% ، يخضع لاستظهار حامل المشروع للوثائق التالية:
- شهادة الوجود للدجاج البيوض.
- الشهادة الصحية.

بصفة استثنائية،

يمكن إصدار الأمر بسحب الصك 100% على أساس تقديم شهادة التوفر في الحالات الآتية:

- اقتناء تجهيزات ثانوية ذات كلفة غير معتبرة، كالتجهيزات المكتتية و التجهيزات المنزلية، ... إلخ، دون اشتراط الاتفاقية ما بين حامل المشروع و المورد.
- بالنسبة لكل النشاطات المقامة بولايات الجنوب عند تواجد المورد خارج الولاية المعنية.
- بخصوص الحالة الأخيرة فلا يتسنى من عملية إجراء محضر تركيب العتاد و تشغيله (منتج في اليد) محور من طرف المحضر القضائي مرفوق بصور فوتوغرافية مؤشر عليها و بحضور المكلف بالمتابعة لمعاينة انطلاق النشاط. في أجل لا يمكن أن يتعدى الثلاثون (30) يوما.

بالنسبة لنشاط الصيد

❖ فإن إصدار الأوامر بسحب الصكوك المتعلق بالسفن، يكون بناء على تقدم سير أشغال بناء السفينة:

▪ صك بنكي بقيمة 10 % للقيام بالطلبية.

▪ صك بنكي بقيمة 50 % بناء على محضر تقرير خيرة يذكر فيه سير تقدم الأشغال حتى تركيب المحرك في السفينة.

▪ صك بنكي بقيمة 40 % فيكون بناء على محضر تقرير خيرة يذكر فيه تركيب معدات الصيد، العتاد الإلكتروني حتى الرسو في الماء.

❖ بخصوص إعداد أوامر بسحب الصك المتعلق بأشغال التهيئة يخضع لاستصداره كالتالي:

▪ صك بنكي بقيمة 30 % بالمائة للقيام بالطلبية.

▪ صك بنكي بقيمة 70 % بالمائة بناء على محضر انتهاء الأشغال محرر من طرف محضر

قضائي (يجب أن تنتهي أشغال التهيئة قبل استلام المعدات).

رابعاً: مرحلة الإستغلال

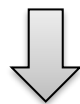
المرحلة الرابعة الإستغلال

قرار منح الامتيازات الضريبية الخاصة بالإستغلال

❖ للاستفادة من هذه الامتيازات يجب تقديم الوثائق التالية:

- شهادة مقدمة من مصالح الضرائب تبين تاريخ بداية المشروع.
- الرهن الحيازي للتجهيزات و /أو الرهن الخاص بالعتاد المتنقل.
- عقد التأمين للعتاد على الأخطار المتعددة و كل الأخطار للتجهيزات (باحتساب كل الرسوم).
- الفاتورة النهائية للعتاد مع الفاتورة للتأمين على الأخطار المتعددة و كل الأخطار للتجهيزات (باحتساب كل الرسوم).
- نسخة من الترخيص النهائي خاص بالاستغلال بالنسبة للنشاطات المقتنة إن وجدت.

قرار منح الامتيازات الضريبية الخاصة بالاستغلال



➤ يمنح للمؤسسة في مرحلة استغلال الاستثمار الخاص بالإنشاء، الامتيازات الضريبية التالي:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات أو 10 سنوات " حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إتمامها.
- إعفاء كامل، لمدة " 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات " حسب موقع المشروع.

ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول...

- عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في المطة رقم 2، يمكن تمديدتها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محدودة.

عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة و المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها.

❖ المطلب الثاني: شروط وإعانات وإمميزات الإستفادة من تمويل الوكالة.

للإستفادة من تمويل الوكالة تفرض على المستفيدين شروط محددة ، كما أنها تقدم تسهيلات و إمميزات وفي مايلي سنتناول ذلك.

● الفرع الأول: شروط الإستفادة من تمويل الوكالة .

للإستفادة من تمويل الوكالة يجب توفر عدة شروط وهي :

- أن يتراوح عمره أو عمرهم بين 19 و 40 سنة.
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني أو لهم مهارات معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.
- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد.
- أن لا يكون قد إستفادوا من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

● الفرع الثاني : إعانات و إمميزات الوكالة.

تمنح الوكالة إمميزات و إعانات في عدة مراحل مز عمر المشروع و هي :

أولا : الإعانات والإمميزات المتعلقة بمرحلة الإنجاز

- الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية المنجزة في إطار المشروع.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات الصغيرة.
- تطبيق المعدل المنخفض بنسبه 5% فيما يخص حقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة.
- قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الوكالة حسب مستوى التمويل.
- تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية بنسبة 100%

ثانيا: الإعانات والإمميزات المتعلقة بمرحلة الإستغلال:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والإضافات البنايات لمدة ثلاث سنوات.
- الإعفاء الكامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث سنوات.
- مدة الإعفاء ثلاث سنوات مطبقه في المناطق الأخرى تمتد إلى ست سنوات في المناطق الخاصة

الفصل الثالث : الدراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANSEG تلمسان

ثالثا: الإعانات و الإمتيازات المتعلقة بمرحلة التوسع

- تطبيق المعدل منخفض بنسبه 5% فيما يخص الحقوق الجمركية التجهيزات المستوردة تدخل مباشرة في تنفيذ الإستثمار.
- قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الوكالة حسب مستوى التمويل.
- تخفيض نسبة القروض البنكية بنسبه 100%.

❖ المبحث الثالث: دراسة ميدانية

❖ المطلب الأول : تقديم حصيلة عن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تقدم حصيلة عن الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANSEG .

- في هذا المطلب سنتطرق الى تحليل بعض الإحصائيات المتعلقة بالوكالة و المتمثلة في عدد الملفات المالية الممولة لمختلف الأنشطة و عدد مناصب الشغل المتاحة و التمويل حسب المستوى التعليمي لفئة الرجال و النساء خلال الفترة (2021 – 2011) من خلال ما يلي:

الجدول رقم (03-01): عدد الملفات المالية الممولة لكل قطاع خلال الفترة (2021-2011)

قطاع الأنشطة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الزراعة	36	63	170	338	253	150	56	78	63	38	100	1345
الصناعة	20	39	87	144	69	24	2	1	5	4	21	416
البناء	94	100	61	58	40	36	15	14	41	8	32	499
أعمال الصيانة	0	0	0	0	0	0	3	5	7	0	20	35
الصيد	1	2	1	1	0	5	0	1	0	0	0	11
الصناعات	49	68	83	71	59	22	7	16	9	14	67	465
المهن الحرة	10	17	24	23	14	18	21	15	26	18	25	211
الخدمات	466	822	468	450	161	72	13	21	10	19	31	2533
المواصلات	405	1232	197	3	0	0	0	0	0	0	0	1837
المجموع	1081	2343	1091	1088	596	327	117	151	161	101	296	7352

يمثل الجدول عدد الملفات المالية الممولة لكل قطاع خلال الفترة (2021-2011) حيث نلاحظ:

في المراتب الأولى: نلاحظ أن الوكالة مولت القطاعات التالية:

الفصل الثالث : الدراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANSEG تلمسان

الخدمات، المواصلات، الزراعة بكمية (1345، 1837، 2533) و بنسب (45 % ، 98,24 % ، 1,8 %) على الترتيب، و ذلك راجع الى قطاع الخدمات هو قطاع متشعب و يضع العديد من الأنشطة مثل (التعليم، الطب، الكراء ...) و يمتاز كذلك بربح السريع مما يجعل معظم الأشخاص الذين يتجهون الى الاستثمار في قطاع ثم قطاع المواصلات و قطاع الزراعة الذي يعتبر قطاع أساسي نظرا لطبيعة منظمة تلمسان التي تعتبر منظمة زراعية .

المراتب الثانية: موزع الوكالة قطاع البناء، الصناعات الصغيرة، الصيانة المهن الحرة بكمية (416، 465، 499) و بنسب (211 ، 6,7 % ، 6,32 ، 5,66 % ، 2,87 %) على الترتيب و كذلك راجع الى أن السوق مشبع بهذه القطاعات المهمة.

المراتب الأخيرة: نلاحظ أن الوكالة مولت قطاع أعمال الصيانة و الحديد بكمية (11، 35) و بنسب (0,48 % ، 0,15 %) على الترتيب و هي نسبة قليلة و ذلك راجع الى أن الملفات التي تم ايداعها قليلة في هذه الأنشطة و معدومة في بعض السنوات.

الجدول (02-03) عدد الملفات المالية و مناصب الشغل المستخدمة خلال الفترة (2021-2014)

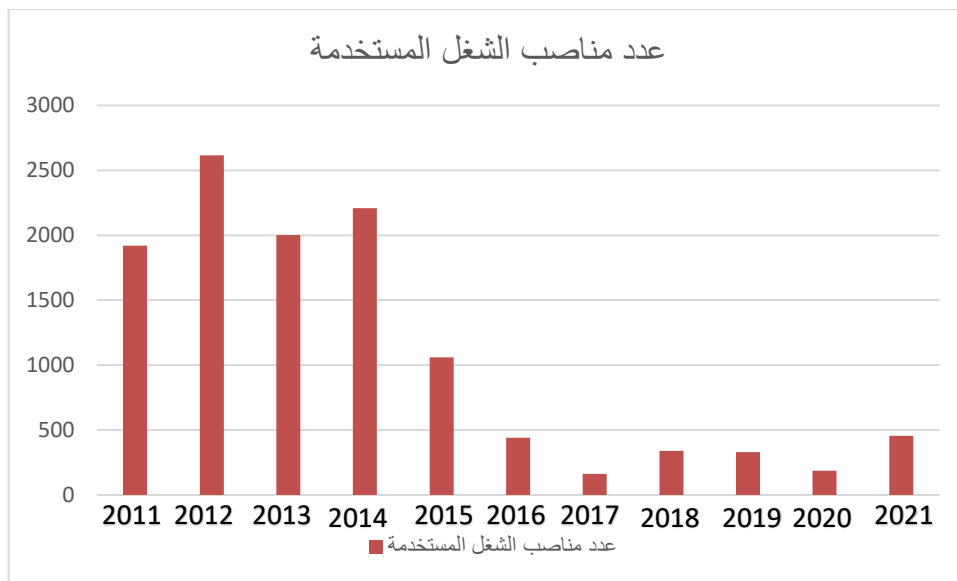
عدد مناصب الشغل المستخدمة	عدد الملفات المالية	السنوات
1921	1081	2011
2616	2343	2012
2001	1092	2013
2208	1097	2014
1060	596	2015
440	327	2016
162	117	2017
341	151	2018
331	161	2019
187	101	2020
456	296	2021
11723	7362	المجموع

يمثل الجدول رقم (02-03) عدد الملفات المالية و عدد مناصب الشغل المستخدمة خلال الفترة (2011-2012) حيث نلاحظ أن الوكالة مولت المؤسسات بكمية كبيرة خلال السنوات (2011-2012-2013-2014) و بلغت عدد الملفات المالية الممولة (1081 - 2343 - 1092 - 1097) على الترتيب و انخفضت نسبة التمويل في السنوات (2015 - 2016 - 2017 - 2018 - 2019 - 2020 - 2021) و بلغت عدد الملفات المالية الممولة (596 - 327 - 117 - 151 - 161 - 101 - 296) على الترتيب و يعود سبب هذا الترتيب إلى أن الوكالة استطاعت التقليل من الحاجة الى التمويل خلال السنوات الأخيرة. أما بالنسبة الى عدد مناصب الشغل المستخدمة نلاحظ فترتين:

- الفترة الأولى: من 2011 إلى 2014 أحدثت عدد مناصب شغل كبيرة بلغت (1921 ، 2616 ، 2001 ، 1060) على الترتيب.
- الفترة الثانية: من (2019 - 2021) الوكالة أحدثت مناصب شغل أقل مقارنة بالسنوات الأولى.

و يعود سبب ذلك الى أن كلما ارتفع عدد الملفات المالية الممولة ارتفعت عدد المناصب المستخدمة أي أن عدد الوكالة عندما تمول المؤسسات فهي تحدث مناصب شغل، كما نلاحظ أن عدد مناصب العمل المستخدمة أكبر من عدد الملفات المالية الممولة و ذلك راجع الى أن بعض أصحاب المؤسسات يوفرون مناصب شغل لفئات أخرى ليست متعاقدة مع الوكالة.

و الأعمدة البيانية التالية تلخص عدد مناصب الشغل المستحدثة في الوكالة:

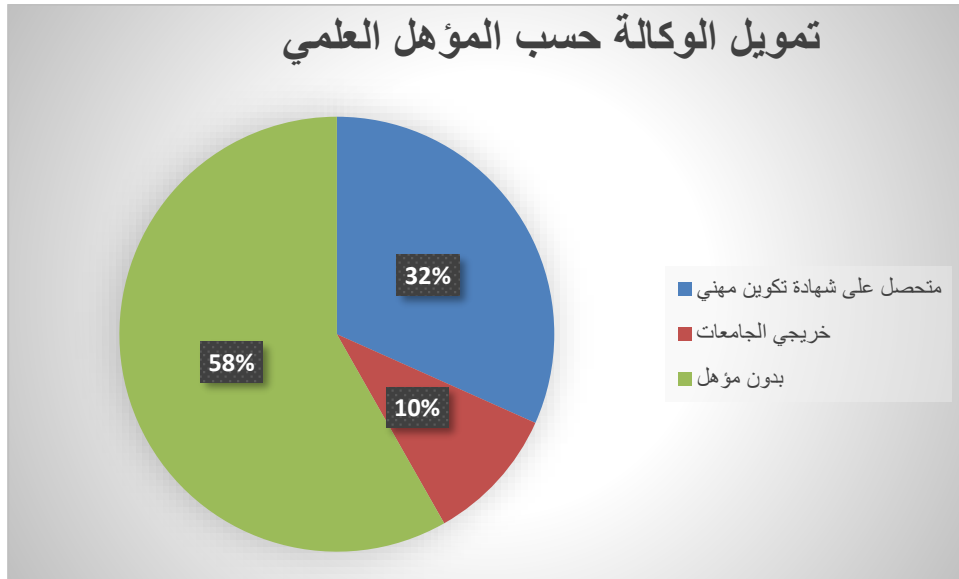


الجدول (3-3) تمويل المؤسسات حسب المستوى التعليمي لفئة الرجال و النساء خلال السنوات (2011 - 2021)

السنوات		بدون مؤهل		متحصل على شهادة تكون مهني		خريجي الجامعات	
		الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
2011	853	46	78	5	86	13	
2012	1937	124	151	9	104	18	
2013	655	37	287	14	78	21	
2014	416	37	524	29	78	13	
2015	129	10	375	20	47	15	
2016	28	2	239	8	34	16	
2017	1	0	76	4	23	13	
2018	1	0	97	2	34	17	
2019	1	0	116	2	25	17	
2020	4	0	57	4	26	10	
2021	5	0	215	21	35	20	
المجموع	4030	256	2215	118	570	173	

يوضح الجدول رقم (03-03) تمويل المؤسسات حسب المستوى التعليمي لفئة الرجال و النساء خلال الفترة الممتدة من (2011-2021) حيث نلاحظ أن الوكالة مولت فئة الأشخاص بدون مؤهل بكمية كبيرة خاصة عند فئات الرجال و بلغت عدد الأشخاص 4030 رجلا و 256 امرأة أما في المرتبة الثانية مولت الوكالة الأشخاص المتحصلين على شهادات تكوين مهني بلغ عدد الممولين 2215 رجلا و 118 امرأة و في المرتبة الأخيرة استفادة خريجي الجامعات بأقل نسبة من تمويل الوكالة و التي بلغت 570 رجلا و 173 امرأة و يعود سبب هذا الترتيب الى أن معظم البطالين الباحثين عن العمل لا يملكون مؤهل علمي أو يملكون مؤهل علمي أقل من المستوى الجامعي. كما أن خريجي الجامعات يفضلون التوظيف بشهادتهم عليه ان إنشاء مؤسسات .

و دائرة المحلية التالية تمثل نسبة التمويل الوكالة للمؤسسات حسب المستوى التعليمي.



❖ المطلب الثاني : دراسة حالة حقيقية لمستثمر

المشروع :التحاليل الطبية .

قام الشخص X بتسجيل عبر موقع الوكالة: <https://prompteur.ansej.dz>

19/09/2021 قام الشخص X بتقييم الملف المكون من :

- بطاقة التعريف الوطنية الرقمية .
- صورة شمسية
- دبلوم التخرج من جامعة تلمسان في علم الطفيليات.
- بطاقة الإقامة.
- الفواتير الشكية للعتاد .
- الفواتير الشكية للتأمين على الأخطار المتعددة وكل أخطار التجهيزات .

نوعية التمويل: الثنائي (50% المستثمر ،50% الوكالة)

- قيمة الإستثمار : 6841738.00 دج
 - مساهمة الشخص : 3520869.00 دج
 - مساهمة الوكالة : 3520869.00 دج
 - تم تكوين المستثمر لمدة 5 أيام ،وتم عرض الملف أمام لجنة الإنتقاء.
 - تم قبول المشروع ومنح شهادة التأهيل بتاريخ 2021/11/23
- ليستفيد الشخص X من الإعانات المالية خاصة بالإنشاء قام بتقديم الوثائق التالية :

- وصل دفع المساهمة الشخصية للمشروع والتي تقدر ب 3420869 دج
- رقم التعريف البنكي RIB للشخص
- عقد إيجار لمدة 24 شهرا .
- محضر معاينة المحل .
- الفواتير الشكية للتأمين على الأخطار المتعددة وكل أخطار التجهيزات .
- عقد الإنخراط بصندوق الكفالة المشترك FG

قام الشخص بالإمضاء على قرار منح الإمتيازات الضريبية لمرحلة الإنشاء

قامت الوكالة بصب قيمة 3420869 دج في حساب الشخص X مع الأمر بسحب الصك البنكي

-الصك البنكي 10% : 342086.9 دج مع تقديم نسخة من الصك بدفع إشتراكات إنخراط في صندوق الكفالة المشترك FG

-الصك البنكي 90% : 33866603.1 دج مع تقديم محضر المعاينة محرر من طرف الخبير المكلف بمتابعة الوكالة .
إستفاد الشخص X من :

-إعفاء كامل لمدة 3 سنوات من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU

قام الشخص X بتوظيف 6 أشخاص .

-تم تمديد مدة الإعفاء إلى سنتين (2) .

بداية النشاط : 2022/02/15

مشروع ناجح.

-يبدأ بتسديد الأقساط من تاريخ 2024/06/30 وينتهي إلى غاية 2028/12/31

✚ خلاصة الفصل الثالث:

كرست الحكومة الجزائرية مجهوداتها في إنشاء مجموعة من الهيئات و الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بهدف تطويرها و ترقيتها و التقليل من مشاكلها و خاصة المشاكل التمويلية من خلال توفير القروض لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و منح مجموعة من الامتيازات بهدف تنمية روح المقاول و التقليل من حدة البطالة ، و من أجل هذا تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقيتها .



الخاتمة

خاتمة :

لقد أصبح الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستراتيجية فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية لما تتميز به في كونها تمثل محرك الإقتصاد وصغر حجمها يتيح للدولة إمكانية توجيهها بسهولة.

تكاثفت جهود الحكومات في توفير المناخ المناسب لعمل هذه المؤسسات وإزالة العقبات التي تعيق تطورها وترقيتها كما يعتبر مشكل التمويل أولى هذه المعوقات، فتسعى المؤسسات لتلبية إحتياجاتها المالية من مصادر أكثر ملائمة وفقا لعدة معايير حتى لا تزيد عن نفسها مصاريف ماليه، وتخفف العبئ عن خزينتها إلا عند الضرورة الحتمية، وتعد الهيئات الدعم الحكومية من أنسب هذه المصادر لتوفير التمويل مما تمنحه من تسهيلات وضمانات أقل.

نتائج البحث :

- 1- تتعدد تعاريف مؤسسات صغيرة والمتوسطة باختلاف المعايير المستعملة أهمها المعايير الكمية، النوعية، التكنولوجية، معيار الرأس المال المستثمر، معيار حجم المبيعات، ومعيار حصه السوق...
- 2- للمؤسسات صغيره متوسطه أهمية كبيره فهي تلبي الإحتياجات الأساسية للمستهلك، وتخلق مناصب شغل، بالإضافة إلى أنها أكثر إنتشارا وتنشط حتى في مناطق المعزوله.
- 3- التمويل هو توفير الموارد المالية للمؤسسات سواء في مرحلة إنشائها وتطورها أو لضمان إستمراريتها
- 4- تحصل المؤسسة على التمويل إما ذاتيا بتمويل نفسها بنفسها أو من مصادر الأجنبية كالبنوك والتمويل التاجيري والتمويل برأس المال المخاطر.
- 5- مرت مؤسسات الجزائرية بعده مراحل تطورية، وأصدرت الجزائر عدة التشريعات وقوانين ساعدتها على التطور.
- 6- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في إنعاش الإقتصاد الوطني وخلق قيمة مضافة، كما أنها تغطي إحتياجات السوق المحلية وترفع من المستوى المعيشي للأفراد وتساعد على تقليل من الإستيراد.
- 7- يختلف الإحتياج تمويلي للمؤسسة حسب إختلاف كل مرحلة في حياتها فيبدأ التمويل من مرحلة الإنشاء والنمو إلى أن يصل إلى مرحلة النضج والإنحدار.

الخاتمة

8- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تمويلية أهمها كثرة الضمانات التي تفرضها البنوك وسعر الفائدة المرتفع وكذلك ضعف الجانب التنظيمي والتشريعي في المجال التمويل.

9- تقوم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ بتمويل المشاريع الإستثمارية الصغيرة، كما أنها تمنح إمتيازات خاصتا المتعلقة بالضرائب والإعفاء من عدة رسوم .

أفاق الدراسة :

وفي الأخير يمكن قول أن موضوع التمويل هو موضوع واسع ومتشعب،لم نستطع الإحاطة بكامل جوانبه إلا أننا توصلنا إلى أن الهيئات الحكومية تعتبر أفضل ممول للمؤسسات رغم محدوديتها في سد جميع حاجيات المؤسسات كما يتوجب على الحكومة أن تبحث عن آليات جديدة لترقية القطاع.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

I - الكتب:

- (1) أحمد بوراس "تمويل المنشآت الاقتصادية" دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر 2008 ص 30
- (2) أحمد بوراس "تمويل المنشآت الاقتصادية" دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر 2008 ص 30
- (3) أحمد بوسهمين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 206.
- (4) أحمد بوسهمين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 206.
- (5) أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2011، ص 15.
- (6) أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2011، ص 60.
- (7) أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2011، ص 15.
- (8) أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2011، ص 60.
- (9) أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، الأصول العملية لادارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن ص 19.
- (10) أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، الأصول العملية لادارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن ص 19.

قائمة المصادر والمراجع

- 11) بريش السعيد " رأس المال المخاطر بديل مستحدث تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسته حالة شركة sofiance ، مجلة العلوم الإنسانية السنة الخامسة، العدد 35 خريف 2007، <http://www.uluminsnia.net>
- 12) توفيق برياش، أنيس كشاط، مرجع سابق ، ص 05.
- 13) حسن عمر " الموسوعة الاقتصادية " الطبعة الرابعة " 2000 ص 146
- 14) دواية أشرف محمد " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية " مركز الإستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة العدد الرابع أكتوبر 2006 ص 18
- 15) سعيده قاسم شاوش لمياء قاسم شاوش ص 280
- 16) صالح صالح ، مرجع سابق، ص 28.
- 17) عبد الله جباية ، مرجع سابق ، ص 19.
- 18) عبد الله خبابة، مرجع سابق ، ص 21.
- 19) عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 20.
- 20) عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص 35.
- 21) عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد " جودة إدارة الائتمان " دار وائل للطباعة والنشر 1999 عمان الأردن ص 102
- 22) عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2006، ص - ص، 88-114.
- 23) عواطف وليم اندرواس ، " دراسة الجدوى إقتصادية للمشروعات " دار الفكر الجامعي " مصر 2007 ص 286
- 24) فايز جمعة محمد النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و ادارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، 2006، ص 62.

قائمة المصادر والمراجع

- (25) فريده بوشيره " التمويل الاداري " دار النشر والتوزيع الجزء الثاني 1945 الصفحة 192
- (26) كنجو عبدو كنجو " الإدارة المالية منفذ لإتخاذ القرارات " مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، ص 485، 484
- (27) مبارك اسلوس " التسيير المالي " ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية الجزائر 2012 ص 175
- (28) هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 27.
- (29) هيثم محمد زغي " الإدارة والتحليل المالي " دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن 2000 ص 94
- (30) الياس يوسف " تسيير المالي " دار وائل للنشر الجزائر 2006 ص 240، 241

II – المذكرات والرسائل:

- (1) بوشوشه محمد " تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية " أطروحة مقدمه لنيل شهاده الدكتوراه جامعه محمد حيضر، بسكره، الجزائر، ص 104
- (2) توفيق برياش، أنيس كشاط، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع و المأمول المؤتمر الدولي حول: تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 05.
- (3) حميدي يوسف ، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 66.
- (4) زرقاوي رابح ، أبعاد و اتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص 04.

III – ملتقيات ومجلات:

قائمة المصادر والمراجع

- (5) أشرف محمد دواية " اشكاليه التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية " ملتقى تأهيل مؤسسه صغيره والمتوسطة يوم 17-18 أبريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية جامعه حسيه بن بوعلي _الجزائر ص 37
- (6) حورية بالأطرش ، تحليل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثره على الابداع و التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة، المؤتمر الدولي حول: تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013 ، ص 04.
- (7) خوشي ربيع رقية " واقع وأفاق التمويل التاجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" جامعة الشلف 17-18 أبريل 2006
- (8) رباح خوني و حساني رقية، أفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بحوث و أعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص 894.
- (9) رباح خوني و رقية حساني، افاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 03.
- (10) صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004، ص 28.
- (11) صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات ص و م في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الثالث، 2004 ، ص 172.

قائمة المصادر والمراجع

- (12) صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات ص و م في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الثالث، 2004، ص 172.
- (13) طاهر لطرش " تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001 ص 76
- (14) عاشور كتوش، محمد طرشي، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص 1039.
- (15) عبد الحميد عبد المطلب " البنوك الشاملة" دار الجامعة للنشر مصر 2000 ص 113
- (16) عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية - الملتقى الدولي حول: استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص 03.
- (17) عبد الله بلوناس وآخرون، " تكامل اليات التشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية في الجزائر"، مجمل مداخلات الملتقى الوطني الأول، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011، ص 642.
- (18) عثمان بوزيان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، متطلبات التكيف و اليات التأهيل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص 768.
- (19) عثمان علام، ولقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات و الثبات التشريعي، شرم الشيخ، مصر، 25-28 جانفي 2015، ص-ص، 03-07.
- (20) عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2006، ص-ص، 88-114.

قائمة المصادر والمراجع

- (21) عواطف وليم اندرواس، "دراسة الجدوى إقتصادية للمشروعات" دار الفكر الجامعي " مصر 2007 ص 286
- (22) عيسى دراجي، لخضر عدوكة، الدور الاقتصادي للمؤسسات ص و م في التنمية الشاملة، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات ص و م و التنمية المستدامة: واقع و آفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 ماي 2012، ص 02.
- (23) قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الأغواط 8-9 أفريل 2002، ص 143.
- (24) محمد العربي ساكر، "محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية" جامعته محمد حيضر، بسكرة الجزائر 2006 ص 14
- (25) محمد دواية " اشكاليه التمويل المؤسسات الصغيره والمتوسطه في الدول العربيه" ملتقى تاهيل مؤسسه صغيره والمتوسطه يوم 17-18 أفريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية جامعته حسيبه بن بوعلي _الجزائر ص 37
- (26) ناصر سليمان و محسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، فيفري 2011، ص 05.

IV-الأوامر والتعليمات والقوانين.

- (1) الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 93-12، المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1414 الموافق ل 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، ص-ص، 04-10.
- (2) الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 9 صفر 1415 الموافق ل 18 جويلية 1994 و المتعلق بتحديد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 47، ص 15.
- (3) الجريدة الرسمية، القانون رقم 88-25 المؤرخ في 28 ذي القعدة 1408 الموافق ل 12 جويلية 1988 و المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، العدد 28 ، ص-ص، 1031-1032.